

بجوائز مقدارها
17.500

برنامج التواصل يطلق
المسابقة البحثية الرابعة



العدد 36
أغسطس 1447 هـ
ربيع أول 2026 م

المنبر اليمني

ALMINBAR ALYAMANI
المنبر اليمني - مجلة شهرية



معركة الخلاص

استراتيجية الدولة واضحة

في استعادة مؤسساتها وإسقاط الانقلاب
الحوثي، بما يضع اليمن على طريق الاستقرار،
ويعيد القرار الوطني إلى مؤسسات الدولة.

فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي
القائد الأعلى للقوات المسلحة

الدكتور رشاد بن محمد العليمي

الشرعية موقف

■ ما يجب

أن نؤمن به في هذه المرحلة التي تمر بها بلادنا هو أن الشرعية برمزيتها تمثل البوابة الوحيدة لاستعادة صنعاء ودحر الانقلاب الحوثي، فهي الكيان الشرعي الدستوري السياسي الواضح لحمل قضيتنا، ومساندتها موقف وطني خالص، يتجلى في التفاف الشعب حولها في معركة التحرير واحتشاد جميع فئات الشعب للمطالبة بالخلاص وتطهير اليمن من الإرهاب الحوثي.

الشرعية هي الراية التي نرفعها في معركتنا الوطنية اليوم، وهي الميثاق الذي نستند إليه، والمرجعية التي نخطب بها العالم في المحافل الدولية، والركيزة التي نعول عليها لاستعادة العاصمة صنعاء وإنهاء مشروع الولاية الذي يسعى الحوثي إلى فرضه على اليمنيين بالقهر والغلبة.

■ الشرعية كيان قانوني نحارب باسمه، ونتعاون مع العالم من خلاله، وندعم الشعب عبر مؤسساته، ونبنى الجيش تحت مظلة، ومن دونها نتحول إلى كيانات وميليشيات متفرقة، لكل منها أهدافها الخاصة ومشاريها الضيقة، بعيداً عن مستقبل الوطن ومصصلحة الشعب.

الشرعية هي الأساس الذي نستند إليه في بناء مؤسسات الدولة، وهي الغطاء الذي يتحرك من خلاله الجيش اليمني، وهي المظلة التي تُفعل في إطارها القدرات العسكرية للدولة، من الطيران المسير إلى طائرات إف - 5، مما يحفظ السيادة الوطنية ويمنع استباحة طائرات (ماهان الإيرانية) الأجواء اليمنية.

■ بعد انطلاق عاصفة الحزم بأيام، التقيت مصادفةً حكيم اليمن، السياسي الراحل الدكتور عبدالكريم الإيراني، وكان في أواخر أيامه، يسير متكئاً على عكازه، ويحيط به من يساندونه، في أحد مصاعد مؤتمري الرياض.

كان الإيراني من الجيل الأول للمؤتمري الشعبي العام، وأحد أقرب مستشاري الرئيس الراحل علي عبدالله صالح، لكن عندما حانت لحظة الحقيقة لم ينحز للعلاقات الشخصية، بل انحاز إلى فكرة الدولة، وغادر صنعاء مؤيداً شرعية الدولة وشرعية الرئيس عبدربه منصور هادي، وقبل مغادرته صنعاء قال عبارته الشهيرة: «لو كانت الشرعية عصاً ملقاة لانحزت لها».

■ ولم يكن الإيراني وحده من سجل هذا الموقف التاريخي، بل سبقه ولحقه ملايين اليمنيين الذين ضحوا بأغلى ما يملكون دفاعاً عن فكرة الدولة، ورفضاً لمشروع الولاية، ورفضاً لتحويل اليمن إلى ساحة نفوذ تعبت بها إيران، وتستخدمها منصة لخدمة أهدافها الاستراتيجية في المنطقة.

الشرعية ليست أشخاصاً مقدسين، وليست صنماً يُعبد من دون الله، كما يفعل الحوثيون في تقديس عبدالمملك الحوثي ورفعته إلى منزلة لا يقبل معها نقداً أو مساءلة، الشرعية كيان وطني قابل للإصلاح والتطوير والتغيير، أما الأشخاص فوجودهم فيها ليس غاية، بل وسيلة لخدمة الدولة.

■ سألني أحد الأصدقاء، وقد بدا عليه الاستياء من أداء الحكومة، فقال: هل تراهن على هذه الحكومة لاستعادة صنعاء كما عادت دمشق؟ فأجبته: إن مساندة الشرعية انحياز للدولة ولا حياة بلا دولة، وانحياز للمسار الوطني الصحيح الذي يقود إلى استعادة اليمن وكسر المشروع الحوثي.

أما بعد... فنسعد بكم في هذا العدد من مجلة المنبر اليمني، ونسلط الضوء على ملف الشرعية وواجبات إسناد الدولة، ونذكر بمخاطر المشروع الحوثي وإرثه لـ إيران، وما ترتب على ذلك من تهديد لليمن وأمن المنطقة، وبالمسؤوليات الوطنية التي ينبغي أن يضطلع بها الجميع، دولة ومؤسسات ومكونات وأفراد.

■ ونذكر المجتمع الدولي بواجباته تجاه قراراته والشرعية الدولية التي يرفع شعار احترامها وحمايتها.

إن النصر صبر ساعة، وعلى قدر التضحيات تُفتح أبواب صنعاء، ويعود اليمن إلى عمقه العربي، شريكاً في أمن المنطقة واستقرارها، لا ساحةً للمشاريع العابرة للحدود.

لافصاحية



أحمد الصباحي

رئيس التحرير

رئيس التحرير

أحمد الصباحي

مدير التحرير

أحمد اليفرسي

هيئة التحرير

د. ياسر الشرعي

أحمد جحاف

الإخراج الفني

المنبر اليمني

لِلدراسات والإعلام

نرحب بآرائكم ومشاركاتكم وكتاباتكم،
وترسل إلى إيميل المجلة:

✉ alminbar.ye@gmail.com

🐦 @alminbaryemen

ما ينشر في المجلة لا يُعبّر بالضرورة
عن رأيها وإنما وجهة نظر كُتّابها
ووصيوقها.



سلسلة دورات
تدريبية في شهر
يوليو 2026

07

الدكتور عبدالرزاق البقعاء ..
تاريخ من التضحية الصادقة

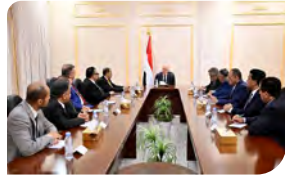
05



علماء اليمن:

الدور السعودي محوري في
حفظ وحدة الصف اليمني

06



مساندة الدولة..
واجب ديني ووطني

الشيخ د. عبدالله بن مرعي

09-08



معركة مفتوحة

لمواجهة المشروع الحوثي

د. صقر اليافعي

13-12



اليمن بين مشروعي
الحياة والموت

د. عارف أبو حاتم

17-16



معركة الخلاص
ومسؤوليات
المرحلة

د. محمد العامري

11-10



من يحاصر
الشعب اليمني؟

أحمد البعداني

15-14

الكارثة الحوثية
التي دقّت اليمن

فارس السريحي

19-18



علماء ودعاة اليمن يشددون على
ضرورة تخليص اليمن من المشروع
الحوثي

21-20

استطلاع



الإرهاب الحوثي واختبار الإرادة
الدولية

25-24

فيصل المجيدي



ارتباط الحوثية بالنظام
الإيراني

23-22

سامي الكاف

ماذا تصنع محاضن الحوثي
بأجيال اليمن؟

د. عبدالله بن غالب الحميري

26





الدكتور عبدالرزاق البقما

تاريخ من التضحية الصادقة

حين

تقترب نار الفتن والأفكار المتطرفة من الأوطان تحتاج إلى شخصيات استثنائية تطفئها، وتنصر الحق، وتكشف الباطل وتتصدى له، وتبثير الطريق بنور الهدى، وتزرع الأمل في نفوس الناس، وتصعد بالحق. تحتاج إلى قادة يتصدرون للدفاع عن أرضها وهويتها، رجال صادقين في تضحياتهم ومواقفهم.

استثمر ثقته القبلية ومكانته الاجتماعية ليقود مساعي الصلح بين القبائل، ويحشد الجميع لمعركة اليمن الكبرى وهي مواجهة الإرهاب الحوثي. كان -رحمه الله- يؤمن أن تماسك الجبهة الداخلية في مأرب هو صمام الأمان الأول للجمهورية. وكل ذلك أكسبه ثقة المجتمع واحتراماً واسعاً في أوساط القوى الوطنية.

البقما من أوائل القادة الميدانيين

كان الشيخ البقما من أوائل القادة الذين أسهموا في إرساء الجيش الوطني والمقاومة الشعبية، ولعل أبرز بصماته الميدانية تمثلت في تأسيس وتنظيم «ألوية اليمن السعيد» بمأرب، وكان يتقدم الصفوف في الجبهات، يشد أزور المرابطين، ويرفع معنوياتهم، ويزرع في نفوسهم أن محاربة جماعة الحوثي تعد دفاعاً عن العقيدة والهوية والكرامة اليمنية.

البقما في ركاب الشهداء

الأدوار الكبيرة والجهود الفاعلة التي اضطلع بها الشيخ البقما أصبح بسببها هدفاً لجماعة الحوثي؛ لأنها تخشى من كل صوت يجمع ويحشد ويرص الصفوف لمواجهتها. وفي يونيو 2022م، امتدت أيدي الغدر بعوية إجرامية استهدفت سيارته في منطقة الخدرة بمحافظة مأرب، لتفويض روحه إلى بارئها شهيداً شامخاً. وأحدث نبأ شهادته حزناً عميقاً في الشارع اليمني، ونعاه كبار قيادات الدولة، والعلماء، والمكونات السياسية والقبائل، مؤكداً أن خسارته هي خسارة للوطن بأكمله.

عاش صادقاً ومات مرابطاً، وبرهن بدمائه أن العلماء الصادقين هم من يصعدون بالحق ويدفعون ضريبة كلمة الحق، ويسطرون مواقف واضحة في مواجهة الإرهاب. لقد زرع في ذاكرة أجيال اليمنيين نموذجاً فريداً للعالم العامل المساند لدولته وولادة أمره، والقائد الميداني الذي لم ينفصل يوماً عن هموم شعبه.

لقد عاش البقما عاملاً لدينه ووطنه، مضحياً من أجل هدفه، واستشهد وهو مساند لدولته ويؤدي واجبه، ويدافع عن عقيدته.

ومن مواقف الدكتور عبدالرزاق البقما، رحمه الله، أنه كان زاهداً ورعاً، لا يتكلف الزهد ولا يتظاهر بالورع، وإيما كان ذلك سجيّة راسخة في نفسه، تظهر في دقيق شأنه كما تظهر في جليله.

دُعي ذات مرة إلى مطعم فيه بوفية مفتوحة، وكان معلوماً أن قيمة الطعام قد دُفعت مقدماً، فامتنع رحمه الله عن الأكل منها، وقال لي بمعنى كلامه: إن في هذا الأمر شبهة لا أطمئن إليها؛ فالناس يدفعون مبلغاً واحداً، ثم يأكل هذا ما لذ وطاب، ولا يأكل ذاك إلا القليل، مع استوائهما في المدفوع. ثم انصرف عن البوفية، وأخذ رغباً قليلاً من السلطة، مكتفياً بما تراء به الذمة ويطمئن إليه القلب.

وقد تبدو هذه الحادثة صغيرة في ظاهرها، لكنها عند من يعرف الرجل ليست صغيرة؛ إذ تكشف عن قلب كان يتحرى الحلال حتى في المواطن التي يتساهل فيها كثير من الناس، وعن نفس كانت ترى الورع ليس في المحارب وحده، بل في اللقمة والدرهم والمعاملة.

وكانت العبادة بادية عليه، ترى في سمته آثار الخشية، وعلى محياه سكينه العابدين، وتلمح في حديثه ونظراته شيئاً من ذلك التبتل الذي يجعل صاحبه يعيش لله، ويستصغر ما سواه. غير أن زهده لم يكن زهد المنعزلين عن آلام الناس؛ بل كان زهداً باعناً على البذل، وورعاً يدفع إلى النجدة، وتقوى تحمل صاحبها أعباء الآخرين.

كان رحمه الله متفانياً في قضاء ديون المرضى، وإعانة المحتاجين، ومعالجة الجرحى، وحمل أثقال الناس عنهم. وتحمل لأجل ذلك ديوناً بلغت ملايين، حتى إنه كان يستدين بمبالغ كبيرة ليشترى بها السلاح لمقاومة الحوثيين والدفاع عن اليمن وأهله. وكان يرى في قضاء حوائج الناس عبادة، وفي نصرمة المظلوم واجباً، وفي احتمال تبعات ذلك شرفاً لا غنى.

وعندما تدفقت جموع النازحين نحو محافظة مأرب هرباً من البطش الحوثي، سارع الشيخ البقما بنفسه ليقتف إلى جانب الناس مواسياً ومسانداً ومناصراً، ويعيش آلام المجتمع. ولم يقف عند هذا الحد، بل

يعدُّ الشيخ الدكتور عبدالرزاق البقما -رحمه الله- واحداً من أولئك الصادقين -هكذا نحسبه والله حسيبه- الذين نذروا أنفسهم للعلم وللحق والدفاع عنه، وللعمل الإنساني وخدمة المجتمع، فقد جمع بين أداء رسالته في المحارب طوال مسيرته خطيباً ومحاضراً ومشاركاً في الندوات الفكرية واللقاءات التوعوية، وكان قريئاً من مجتمعه. لبى نداء الواجب الديني والوطني في الميدان حين حلت الجائحة الحوثية في اليمن، وسطر صفحة بطولية وهو يدافع عن هوية اليمن وعقيدته، وكانت له إسهامات إنسانية في مختلف المجالات، وكان يسد حاجات النازحين في المخيمات بحسب استطاعته وعلاقاته.

كانت حلقات الشيخ البقما وبرامجه التي قدمها في قناتي صفاء ووصال شاهدة على عمق هذا الوعي؛ إذ لم يكن يكتفي بإدانة الممارسات، بل كان يعود إلى الجذور، ويفكك الأفكار، ويكشف التناقضات، ويفضح الارتباط بالمشروع الإيراني، ويبين خطر الحوثيين على اليمنيين في دينهم وأمنهم ووطنهم وهويتهم.

نشأة علمية ومنهجية وسطية

نشأ الشيخ عبدالرزاق البقما على حب العلم، وتنوعت روافده العلمية والمعرفية، وحصل على درجة الدكتوراه في العلوم الإسلامية من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية وعلى أيدى مشايخها الفضلاء أخذ العلم الشرعي من نبعه الصافي. وأسهمت دراسته في الجامعة الإسلامية في صقل وعيه وبنائه العلمي واكتساب المنهج الوسطي الذي عرف به مشايخ المملكة. فقد اتسم في حياته بفكره المعتدل ونبذ التعصب ومحاربة التطرف بشكل صريح وعلني، وسعى إلى جمع كلمة اليمنيين ورأب الصدع بين مكوناتهم المختلفة، وأمن أن المواجهة مع المشروع الحوثي الإمامي لا تقتصر على البندقية فحسب، بل تبدأ من كشف زيف الخرافة، وتقنين شبهها، ومواجهة تجار الشعارات، وإعادة الفطرة الوطنية والدينية إلى مسارها الصحيح.

كانت حلقات الشيخ البقما وبرامجه التي قدمها في قناتي صفاء ووصال شاهدة على عمق هذا الوعي؛ إذ لم يكن يكتفي بإدانة الممارسات، بل كان يعود إلى الجذور، ويفكك الأفكار، ويكشف التناقضات، ويفضح الارتباط بالمشروع الإيراني، ويبين خطر الحوثيين على اليمنيين في دينهم وأمنهم ووطنهم وهويتهم.



أشاد علماء ودعاة اليمن بالدور الأخوي والتاريخي للمملكة العربية السعودية في اليمن، وأكدوا أن اليمنيين لن ينسوا للأشقاء في السعودية هذا الدعم المستمر في المجالات كافة، وحرصهم على الحفاظ على وحدة صف أبناء اليمن وحماية المكونات من الصراعات والاختلافات التي يعيش عليها الحوثيون ويؤججونها. وأضافوا أن الأشقاء في قيادة المملكة -وعلى مر التاريخ- عملوا وما زالوا يعملون على رأب الصدع وجمع الكلمة بين المكونات اليمنية، ويقدمون المبادرات ويرعون المشاورات بغية الحفاظ على اليمن واليمنيين.

جاء ذلك في الديوانية التي نظّمها برنامج التواصل مع علماء اليمن مساء الجمعة (17 يوليو 2026م) في العاصمة السعودية الرياض، تحت عنوان (المملكة العربية السعودية ودورها في حفظ وحدة الصف اليمني)، بمشاركة العلماء والدعاة من المكونات الدعوية في اليمن. وأكد المشاركون من مختلف المكونات الدعوية عمق العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين، وأشادوا بالدعم السعودي الاستثنائي الذي أسهم بشكل كبير في صيانة الهوية اليمنية، وتوحيد الكلمة، وإسناد مؤسسات الدولة للقيام بمسؤولياتها الوطنية والدينية في أخطر المحطات التي مرت بها اليمن.

الدعم السعودي الشامل والإنسان التنموي والإغاثي

التأصيل الشرعي لوحدة الصف وإنقاذ اليمن



الشيخ أحمد المعلم

رئيس هيئة علماء اليمن

قدّم الشيخ المعلم في ورقته تأصيلًا شرعيًا جامعيًا لضرورة وحدة الصف ونبذ الخلاف، والاصطفاف لمواجهة الإرهاب الحوثي. وأكد أن على أبناء الشعب اليمني وعلمائه:

- التسامي فوق الجراح.
- تجاوز النزاعات والكف عن تبادل اللوم.
- الالتفاف حول القيادة الشرعية ومؤسسات الدولة

حماية لمصلحة البلاد العليا.

وبين أن التدخل السعودي الأخوي جاء في

لحظة تاريخية فارقة لينقذ اليمن والمنطقة من مصير مظلم، وأن طريق النصر واستعادة الدولة يبدأ بالاعتصام بالله، وتوحيد الصفوف، وأن على العلماء والدعاة تثمين الموقف السعودي والرعاية السعودية التي أتاحت للعلماء فرص الاجتماع والبيان.

العلماء ووجوب تفكيك الضلال الحوثي



الشيخ د. عبد الله بن غالب الحميري

عضو برنامج التواصل مع علماء اليمن

تحدث الشيخ الحميري في ورقته عن الدور التاريخي والمحوري لعلماء الأمة في مساندة ولاية الأمر وصيانة الدين والمصالح العامة، وأكد أن العلماء مجمعون على وجوب التصدي للمشروع الحوثي الطائفي، وأوضح أن الجماعة الحوثية تجمع في منهجها بين فكر الخوارج وممارساتهم والعقائد التكفيرية الوافدة التي تستهدف عقيدة المجتمع وهويته. وشدد على أن المسؤولية الشرعية والأخلاقية الواقعة على عاتق العلماء تبدأ من كشف هذا الخطر، وتفنيد الشبهات المخفخة، وتبصير المجتمع بالحقيقة لحماية الإنسان والأرض.

وفي ختام الديوانية، رفع المشاركون والعلماء

الوفاء بالبيعة قربة إلى الله، وطاعة ولي الأمر أساس العمران والأمن



الشيخ عباس النهاري

عضو برنامج التواصل مع علماء اليمن

برعاية وزارة الشؤون الإسلامية عبر برنامج التواصل مع علماء اليمن للعلماء والدعاة وتوفير الظروف المناسبة لجمع كلمتهم وتوحيد جهودهم التوعوية.

أكد الشيخ النهاري في ورقته أن العطاء السعودي في اليمن لم يقتصر على الحماية السياسية والأمنية، بل شمل إسنادًا اقتصاديًا وتنمويًا وإغاثيًا ضخمًا، وتجاوز ما أنفقته المملكة مليارات الريالات لإنقاذ الاقتصاد والحد من الأزمة الإنسانية. وأضاف أن السعودية هي الدولة الأكثر حرصًا على سلامة واستقرار اليمن ووحدة أراضيه. وأشاد

حماية الهوية وبناء مؤسسات الدولة



الشيخ إبراهيم الأحمد

عضو برنامج التواصل مع علماء اليمن

الوطني والقوات الأمنية على أسس علمية واحترافية، وتمويل الموازنة العامة والمشتقات النفطية لاستمرار خدمات القطاعات الحيوية.

استعرض الأحمد في ورقته الشواهد الميدانية والعملية للجهود السعودية في صيانة الهوية الوطنية والعربية لليمن، وأشار إلى أبرز وجوه الدعم السياسي في المحافل الدولية، والجهود الاقتصادية والإغاثية والإغاثية، وعناية المملكة بالمغتربين اليمنيين وتسهيل أوضاعهم، إضافة إلى استعراض الدور السعودي الأساسي في مساندة إعادة بناء الجيش



برنامج التواصل مع علماء اليمن ينظم

سلسلة دورات تدريبية في شهر يوليو 2026

نظم برنامج التواصل مع علماء اليمن سلسلة دورات تدريبية نوعية مكثفة لعلماء ودعاة اليمن سَدَّت حاجة ماسّة لدى المستهدفين في جانب التقنية وما يستجد من أدوات ووسائل حديثة يمكن توظيفها في خدمة التخصصات المختلفة. ورَكَزَت سلسلة الدورات التي أقامها البرنامج على مهارات التعامل مع أدوات الذكاء الاصطناعي وتوظيفها في خدمة الدعوة وصناعة المحتوى، والتعريف بالأدوات المختلفة ووظائفها، وميزاتها، وكيفية الاستفادة منها وحدود ذلك ودور الباحث في البحث عند الاستعانة بهذه الأدوات. يضاف إلى ذلك أن الدورات عنيت بالجوانب التطبيقية والممارسات العملية التي يحتاج إليها الدعاة في أداء مهامهم.

نقذ البرنامج الدورات في

اليمن

1

عدن

1

حضر موت

2

لحج

1

مأرب

السعودية

1

المدينة
المنورة

1

مكة
المكرمة



- الاصطناعي التوليدي.
- مساعدة العلماء والدعاة على البحث العلمي الموثق والدقيق وتسريع آليات جمع المادة الفقهية والحديثية والتحقق منها.
- مواجهة الأفكار الهدامة باستخدام التقنية الحديثة لدحض الأفكار الحوثية، ومواجهة التضليل والتحايل الرقمي وغيرها من أساليب الدعاية المضللة.
- إنتاج المواد الدعوية بقوالب مختلفة تسهم في إيصال رسالة الدعاية

نُفذت هذه الدورات في عدد من المحافظات اليمنية وعدد من مدن المملكة التي يتواجد فيها علماء ودعاة اليمن، وشاركت فيها ثمانية مكونات دعوية من المكونات العاملة في اليمن.

الأهداف العامة للنشاط التدريبي

- صناعة المحتوى الرقمي المؤثر والمساعدة في صياغة الخطاب والمقالات الدعوية والمحتوى المرئي والمسموع وغيرها من أدوات ووسائل التأثير باستخدام الذكاء



إن من حكمة الله تعالى ابتلاء بعض المجتمعات بأنواع النوازل والأزمات التي فيها من الخير ما هو أضعاف ما فيها من غيره، وذلك إذا حسن التصرف معها، ولله الحكمة البالغة، فالشدة والنوازل والأزمات تحرّج الرجال وتراكم الخبرات للأجيال، وتعين في بناء دولة متماسكة بقوة وخبرة في أفرادها ومؤسساتها؛ ولهذا كان من المهم وجود يقظة عالية، وفهم ثاقب لمقاصد الشريعة الإسلامية المطهرة، يعين في حفظ الدين والعقول والأبدان والأعراض والأموال، ومن ذلك حفظ الدولة ومؤسساتها؛ إذ لا صلاح للخلق في معاشهم، ولا استقامة لحياتهم وإقامة شعائر دينهم، إلا بوجود كيان جامع يلم شملهم، ويحمي حرمانهم وكرامتهم، ويكف أيدي الظلمة والعتاة عن المظلومين والضعفاء، ويقيم في الناس حكم الله والعدل الذي أمر الله به.

الشيخ د. عبدالله بن مرعي

عضو برنامج التواصل مع علماء اليمن

مساندة الدولة.. واجب ديني ووطني

الاستقراء الشرعي أن «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»، وحيث إن إقامة الدين وحفظ أموال الناس وأرواحهم وأعراضهم تُعد من الواجبات الكبرى التي لا تتم إلا بوجود دولة قائمة ورعايتها؛ فإن مساندة الدولة والتمكين لها يُعد واجباً شرعياً لازماً، كما حثت النصوص النبوية الشريفة والآثار السلفية على السمع والطاعة لولاة الأمر في غير معصية الله، ومساندتهم في إحقاق الحق كما تقدم، ونصرة المظلوم، وإعادة الاستقرار، والقيام بواجب النصيحة والرعاية والبيعة، وإن إضعاف السلطة الشرعية أو الخروج عليها والافتئات على قراراتها ومؤسساتها يفتح أبواب الفتن والدماء والخراب والدمار، قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في منهاج السنة النبوية: «ولعله لا يكاد يعرف طائفة خرجت على ذي سلطان إلا وكان في خروجها من الفساد ما هو أعظم من الفساد الذي أزاله».

ولنا عبرة بما يسمى بالربيع العربي، وما آلت إليه الأمور في تلك الدول من الدمار والتشريد، والخسائر العظيمة من القتل والجرح والمشردين، وضيق الأعراض والأموال، وعندها يتمكن حتمًا أهل النفوذ وأرباب الأجندات المشبوهة، وتتمدد المشاريع الهدامة التي تبديد الطاقات، وتدمر المكتسبات، وتُحوّل الأوطان الآمنة إلى ساحات للاقتتال والتناحر والشتات؛ فالتمسك بالدولة الشرعية ومؤسساتها الرسمية هو العروة الوثقى التي تعصم الدماء، وتحفظ الهوية، وتصون المستقبل، وتدفع عن المجتمع غوائل الفتن ومضلات الأهواء.

الخلافاً وآثارها الكارثية

لا يمكن من الحرص والتشديد المؤكد على الاجتماع ومساندة الدولة ومؤسساتها، والحذر من التنازع بين أبناء الوطن الواحد، والصراعات بين المكونات الوطنية والدعوية والسياسية المختلفة، إذ لها الآثار الكارثية الحاضرة والمستقبلية، وسبب عظيم لتداعيات خطيرة،

متيناً من أصول أهل السنة والجماعة خلافاً للخوارج وغيرهم، وشرطاً أساسياً لبقاء انتظام الدولة وقوتها، وصيانة أمن الأمة ومكتسباتها، ولذلك أمر الشرع بالالتفاف وطاعة ولاة الأمر حتى مع وجود النقص مادام ليس كفرًا؛ لأن مفسدة هذا لا تُذكر أمام مفسدة ذهاب الدولة وانفلات الأمن وتمزق المجتمع وتناحره وتسلط الأعداء علينا، فقد أمر نبينا عليه الصلاة والسلام بطاعة ولاة الأمر وإن وجد منهم الظلم أو الفسوق وفي حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: «بأيّتنا على السمع والطاعة، في منسطينا ومكرهنا، وعُسرينا وإسرينا، وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، إلّا أن نَرَوْا كُفْرًا تَوَاحًا، عندكم من الله فيه برهان» رواه البخاري 7055 ومسلم 1709. وفي الحديث الآخر الصحيح: «إن أخذ مالك وجلد ظهرك»

ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب

ويرتكز وجوب مساندة الدولة الشرعية على مقاصد شرعية كبرى وحجج وبراهين ظاهرة؛ إذ لا يمكن للناس أن يقيموا شعائر دينهم على الوجه الأكمل من جُمع وجماعات، وحج وجهاء، ونشر للعلم النافع والتعليم، وتسيير جميع ما تحتاجه الحياة، ولا أن يأمّنوا على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم وسائر حقوقهم المكفولة، إلا بوجود دولة قائمة لها سلطتها وهيبتها، مبسوطة يدها على الأرض، ولها مؤسساتها المستقرة التي تحمي الحمى، وتدبر الحياة، وتنفذ الأحكام، وتستوفي الحقوق، وتفصل في الخصومات بالعدل والقسط الذي أمر الله به.

وقد قصد الشارع الحكيم حفظ الجماعة، وإقامة السلطة الشرعية، لمنع الفوضى والتنازع والعدوان بين الناس؛ فالإمام وسلطة الدولة هما الجُنة والوقاية التي يُقاتل من ورائها ويُقتل بها، وبوجود هذا الكيان الراعي تحقن الدماء، وتؤمن السبل، وتقام الحدود، ويُردع الفاسد والمفسد والأقوال. وقد تقرر في القواعد الفقهية الكبرى المستنبطة من

حماية الأوطان أصل من الأصول

الشرعية

ما يمر به اليمن اليوم في هذه المرحلة المفصلية الحرجة من تاريخه يستدعي التلاحم الصادق، والالتفاف الأكيد حول ثوابت الأمة ومؤسساتها الشرعية الوطنية؛ فإن حماية الأوطان والحفاظ على كيان الدولة ليس خيارًا ومسارًا سياسيًا يتأرجح وفق المصالح الذاتية، ولا مواقف وتحركات مرحلية تفرضها الظروف السياسية والموازن الهامشية، بل هو أصل من الأصول الشرعية الأصلية، وضرورة من الضرورات الوطنية الملحة، وواجب من الواجبات الكفائية التي تتحقق بها المصالح العليا العظيمة للبلاد والعباد، وتندرج به المقاصد العظام التي تهدد أصل الوجود والاستقرار والأمن.

وقد أجمع العلماء المحققون كابن تيمية وغيره على أن وجود الدولة المسلمة والالتفاف حول قيادتها ضرورة شرعية وحياتية لحفظ الدين والنفس والأمن، إذ لا تستقيم حياة الناس إلا بذلك.

ولقد جاءت شريعتنا الإسلامية مؤكدة أمر الاجتماع والالتفاف كما قال تعالى: ﴿واعصوا ما بجل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾، وحذرت شريعتنا العظيمة من التفرق والاختلاف والتنازع كما قال تعالى: ﴿ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم﴾ أي تذهب قوتكم، وقال تعالى: ﴿ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم﴾ ولا يتم الاجتماع إلا تحت مظلة ولاة الأمر، وطاعتهم في المعروف، فهم من يعين على طاعة الله والقيام بشريعة الله كما قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولو الأمر منكم﴾، وقال عليه الصلاة والسلام: «اسمعوا وأطيعوا وإن تأمر عليكم عبد حبشي»؛ فطاعتهم والالتفاف حولهم ليس مجاملة، بل طاعة لله تعالى ولرسوله، وسبب عظيم لتلاحم الدولة والمجتمع وقوته، ومساندة لمؤسسات الدولة، وأصلًا

حماية الأوطان والحفاظ على كيان الدولة أصل من الأصول الشرعية الأصلية، وضرورة من الضرورات الوطنية الملحة، وواجب من الواجبات الكفائية التي تتحقق بها المصالح العليا العظيمة للبلاد والعباد، وتندرج به المقاصد العظام التي تهدد أصل الوجود والاستقرار والأمن.

حركية أو شخصية؛ فالحفاظ على الدولة هو الحفاظ على الجميع، والفرقة هي التدمير للجميع.

الحوثي خطر يهدد الدين والدنيا

تُعدّ الميليشيا الحوثية الانقلابية خطراً عظيماً، وشراً كبيراً يهدد اليمن، عقيدةً وهوية، وأرضاً وإنساناً، وتاريخاً وحاضراً ومستقبلاً، ولا بد لكافة أطراف المجتمع والشعب ومكوناته من إدراك طبيعة وحقيقة هذا الخطر الاستثنائي بشقيه الديني والديني إدراكاً واضحاً، فعلى الصعيد الديني والعقدي تسعى هذه الميليشيا الانقلابية بكل طاقاتها وأدواتها القسرية إلى تجريف العقيدة الإسلامية الصافية، ونشر الأفكار العقائدية الدخيلة والإيرانية المستوردة، القائمة على الخرافة والغلو والتكفير، والظعن في أمهات المؤمنين وصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضوان الله عليهم جميعاً، وتعمل جاهدة على الاعتداء على المساجد بُدورها وقديسيّتها، وإغلاق دور القرآن ومراكز العلم الشرعي الأصيل، وتبديل المناهج التعليمية والتربوية في المدارس والجامعات؛ لزرع الطائفية والأحقاد في نفوس الناشئة والأطفال ضد أهل الحق، واختطاف عقول الشباب ليكونوا وقوداً لمعاركها التدميرية، وسلوكياتها المنحرفة في الحاضر والمستقبل.

أما على الصعيد الديني والمعيشي فقد مارست هذه الجماعة أشنع صور الانتهاك والإجرام، وتدمير مقومات الدولة ومؤسساتها الرسمية، ونهب الثروات الوطنية والممتلكات الخاصة والعامة، وقطع أجور الموظفين، والاعتداء على المقدرات الحيوية للبلاد، وتهجير الملايين من المواطنين قسراً من قراهم ومنازلهم، وتفجير بيوت المخالفين، وإغراق البلاد في أزمت اقتصادية وإنسانية وصحية طاحنة غير مسبوقة، طالت بأنهارها الكارثة كل بيت وأُسرة ومواطن في المجتمع اليمني الذي تسلط عليه.

ومن باب التحقيق الشرعي للمقاصد الشرعية، والموازنة السلمية بين المصالح والمفاسد، فإن دحر هذا الخطر الحوثي، وطرد هذه الفكرة الانقلابية المارقة، والعمل الجاد على إنهاء هذا المشروع التدميري، يُعد واجباً شرعياً كفاً، بل عينياً، ومسؤولية وطنية وقومية على كل قادر ومستطيع، كلٌّ في موقعه وبحسب مقدوره؛ سعياً لاستعادة مؤسسات الدولة الشرعية، وبسط نفوذ الشرع والقانون، ورعاية المواطنين على أرضية صلبة من العدل والمواطنة المتساوية، وصيانة أمن الوطن واستقلاله وسيادته.

ولا ننسى الموقف التاريخي الذي وقفت فيه المملكة العربية السعودية؛ إيماناً منها برابطة الدين العظيمة، وعرى الأخوة الصادقة، وحق الجوار الإسلامي والعربي، وبحكم مسؤوليتها التاريخية والقيادية والريادية في العالم الإسلامي، إلى جانب اليمن وشعبه وقادته في أصعب الظروف وأشدّ اللحظات حسماً وخطراً.

ويعيد بيان هذا الموقف السعودي وإبرازه وإشاعته بين الناس واجباً كبيراً، وفيه اعتراف لأهل الفضل بفضلهم وجميلهم، وتجسيداً لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «من لا يشكر الناس لا يشكر الله»، فقد جاء التدخل الأخوي للملك حكيم، وولي عهد أمين، وقيادة مباركة عبر التحالف العربي؛ استجابة لنداء القيادة الشرعية لليمن، لإعادة الأمل، ودحر المشروع الانقلابي، وإعادة الاستقرار وأمن المنطقة برمتها.

ولم يقتصر هذا الدعم والمساندة السعودية على الجانب العسكري الميداني وحسب، بل امتد ليشمل الدعم الاقتصادي والتنموي والإغاثي الشامل والواسع الذي لم ينقطع لحظة واحدة،

■ العمل الجاد على إنهاء هذا المشروع التدميري، يُعد واجباً شرعياً كفاً، بل عينياً، ومسؤولية وطنية وقومية على كل قادر ومستطيع، كلٌّ في موقعه وبحسب مقدوره؛ سعياً لاستعادة مؤسسات الدولة الشرعية، وبسط نفوذ الشرع والقانون، ورعاية المواطنين على أرضية صلبة من العدل والمواطنة المتساوية، وصيانة أمن الوطن واستقلاله وسيادته.

تعود بالوبال والخسران على الموقف العام للدولة، وعلى المجتمع بأكمله في حاضره ومستقبله؛ فالتشتت نتيجة حتمية للتنازع، وذهاب المخلصين والجهود الوطنية المخلصة ثمرة أكيدة من ثمرات الصراع، إذ تنصرف العقول والطاقات البشرية والمادية والميدانية عن مواجهة العدو الحقيقي والمخاطر المحدقة بالبلاد، وتشغل بالخلافات الفرعية، أو المنافسات الحزبية والسياسية الضيقة، وتضعف قوة ومال ومدخرات المجتمع في تلك المعارك الجانبية الوهمية التي لا طائل منها، والمتنصر فيها مهزوم، فنصره مكن عدو الجميع، وأذهب سنده الحقيقي، فنكون جميعاً بصراعاً قد مكننا الخطر الأكبر يستشري ويتسلط على مجتمعتنا ووطننا، إذ صرنا نساعدنا ليستغل هذا الفراغ والصراع للتمدد والإحكام، وتثبيت أركانه الباطلة.

نحن كما قال نبينا -عليه الصلاة والسلام- جسداً واحداً، فلا ينبغي لنا أن نغرق: «مثل المؤمنين في ترحامهم وتعاظفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحصى والسهر» رواه البخاري 6011 ومسلم 86 25 عن النعمان بن بشير رضي الله عنه مرفوعاً.

إذ يتسبب الخلاف والصراع في نخر جسد المجتمع، وإذكاء العصبية الجاهلية، والنزعات الطائفية والمناطقية والحزبية المقيتة، مما يفكك نسج المجتمع الواحد، ويضعف القوة والجهة الداخلية، ويُسهل على الأعداء والمتربصين اختراق البلاد، والنيل من أمنها وحريتها واستقلالها، بل إن كل نزاع جانبي أو صراع هامشي يقع بين المكونات الوطنية والدعوية يوفر ثغرة بينية خصبة للجماعات المارقة والميليشيات الانقلابية للتوسع والسيطرة، وفرض واقع جديد على حساب أمن الوطن والمواطن، وحريته وكرامته ومعيشته، فنكون النتيجة ضياع الجميع، واكتواء الكل بنار العدو بعد نار الصراع والتنازع والفرقة، وحينها لا ينفع الندم بعد فوات الأوان، والسلامة في جمع الكلمة، والحكمة تقتضي ترفع الجميع عن الصراعات والخلافات الضيقة والهامشية، وتقديم المصلحة العليا لليمن ولأهله على كل مصلحة طائفية أو مناطيقية أو

■ وجوب مساندة الدولة الشرعية يركز على مقاصد شرعية كبرى وحجج وبراهين ظاهرة؛ إذ لا يمكن للناس أن يقيموا شعائر دينهم على الوجه الأكمل من جُمع وجماعات، وحج وجهاد، ونشر للعلم النافع والتعليم، وتسيير جميع ما تحتاجه الحياة، ولا أن يأمنوا على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم وسائر حقوقهم المكفولة إلا بوجود دولة قائمة لها سلطتها وهيبتها، مبسوطة يدها على الأرض، ولها مؤسساتها المستقرة التي تحمي الحمى، وتدير الحياة، وتنفذ الأحكام، وتستوفي الحقوق، وتفصل في الخصومات بالعدل والقسط الذي أمر الله به.





د. محمد بن موسى العامري
نائب رئيس هيئة علماء اليمن

في ظل استمرار الاعتداءات التي تشنها ميليشيا الحوثي ضد أبناء الشعب اليمني في عدد من المناطق، ومن أحدثها استهداف مناطق في مأرب وحضرموت والحديدة، والمخا وشبوة، تبرز ضرورة الخلاص من المشروع الحوثي، والتوجه الجاد نحو استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب والتمرد.

وهنا يبرز السؤال الأكثر إلحاحاً: كيف ينبغي أن تكون عملية الخلاص من كارثة ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران؟ وما المسؤولية الملقاة على عاتق الجميع وفي مقدمة ذلك مجلس القيادة الرئاسي، والحكومة، وقيادة الجيش، والمؤسسات العسكرية والأمنية، والقوى السياسية والاجتماعية، والنخب الفكرية والإعلامية، وصناع الوعي؟

معركة الخلاص ومسؤوليات المرحلة

ثانياً: توحيد القرار السياسي والعسكري شرط للانتصار:

إن استعادة الدولة هدف استراتيجي لا يمكن تحقيقه بقرار سياسي موزع، أو بقيادة عسكرية متعددة المرجعيات، أو بتضارب الأولويات بين مؤسسات الدولة والقوى الفاعلة على الأرض. ولذلك، فإن إحدى أهم مسؤوليات المرحلة تتمثل في توحيد القرار السياسي والعسكري والأمني، وتحديد مرجعية واضحة لإدارة المعركة وما بعدها؛ فالتعدد السياسي في إطار الدستور والتنافس المشروع ليس معضلة، بل هو جزء طبيعي من الحياة السياسية، وأما تعدد مراكز القوة المسلحة وتضارب القرار السيادي، فهو من أهم المخاطر التي تعيق بناء الدولة، وتضعف قدرتها على مواجهة التمرد.

ومن هنا ينبغي أن تتجه المرحلة المقبلة إلى بناء قيادة وطنية قادرة على جمع القوى المختلفة حول هدف واضح ومحدد (إنهاء الانقلاب، واستعادة مؤسسات الدولة، وتوحيد مؤسساتها العسكرية والأمنية، ثم الاحتكام إلى السياسة والقانون وفق الأطر الدستورية والمشروعة)، فالمرحلة المقبلة يجب أن تخلو من تعدد المشاريع المتصارعة، ليحل محلها تعدد الرؤى السياسية داخل مشروع وطني واحد.

ثالثاً: مسؤوليات المرحلة:

1. مسؤولية مجلس القيادة الرئاسي والحكومة ومؤسسات الدولة:

تبدأ المسؤولية من رأس الدولة ومؤسساتها الدستورية، وذلك بتحويل التوجه نحو استعادة الدولة من شعار سياسي إلى خطة وطنية واضحة،

الانقلاب، واستعادة الدولة، وتحسينها من إعادة إنتاج الميليشيات، وبناء نظام سياسي يستند إلى مداميك العدل، والمواطنة المتساوية، وسيادة النظام والقانون، والشراسة الوطنية، والتداول السلمي للسلطة.

ولتحقيق ذلك، تبرز مجموعة من المعالم والمسؤوليات التي ينبغي أن تُشكل إطاراً وطنياً للمرحلة المقبلة:

أولاً: الانتصار العسكري شرط أساسي لاستعادة الدولة:

لا يمكن التعامل مع التمرد المسلح باعتباره خلافاً سياسياً عادياً، فعندما تسيطر جماعة مسلحة - ذات ولاء طائفي مسنون إيرانياً - على مؤسسات الدولة، وتفرض إرادتها بالقوة، وتحتفظ بقدرة عسكرية مستقلة عن الدولة، يصبح إنهاء قدرتها على فرض الأمر الواقع شرطاً لازماً لعودة السياسة إلى مسارها الطبيعي.

وعليه، فإن الانتصار العسكري يمثل شرطاً أساسياً لا غنى عنه لإنهاء الانقلاب والتمرد الحوثي، لكنه ينبغي أن يكون جزءاً من مشروع وطني متكامل، لا عملية عسكرية منفصلة عن مشروع بناء الدولة، فالغاية من بناء القوة العسكرية تكمن في استعادة احتكار الدولة للقوة المسلحة وفق الدستور والقانون.

والانتصار الحقيقي هو الذي يفتح الطريق أمام مرحلة سياسية مستقرة، ويمنع إعادة إنتاج مشاريع التمرد والانقلابات تحت عناوين جديدة، ويضع السلاح خارج المنافسة السياسية، ويعيد الاعتبار للدولة باعتبارها المرجعية الوحيدة لإدارة الشأن العام.

إن اليمن يقف اليوم أمام لحظة تاريخية فارقة، ومحطة مفصلية لا تحتمل إدارة الصراع بمنطق المراحل المؤقتة، أو الحسابات الجزئية، أو معالجة النتائج دون جذور الأزمة، فالمعركة ليست مجرد صراع على السلطة بين أطراف سياسية، وإنما هي معركة على بنية الدولة وهويتها، ومصدر تشريعاتها وشرعيتها، وحق الشعب في اختيار حكامه، وطبيعة النظام السياسي والاجتماعي الذي سيحدد مستقبل البلاد.

لقد آن الأوان لأن يستعيد اليمنيون، بمختلف مكوناتهم، زمام المبادرة الوطنية في مواجهة المشروع الحوثي الذي حوّل مؤسسات الدولة إلى أدوات لسلطة الأمر الواقع، وأشعل نيران الفتق والحروب، واستباح الحرمات، وأهلك الحرث والنسل، وعاث في الأرض فساداً، ودمّر مؤسسات الدولة، وأضعف الاقتصاد، وأرهمق المجتمع، وتاجر بمعاناته، وحوّل اليمن إلى منصة للأذى، متعدياً على الأشراف في المملكة العربية السعودية؛ خدمة لمشروع ولاية الفقيه الإيراني، وضارباً عرض الحائط بمصالح الشعب اليمني وارتباطه بجيرانه.

وقد بات الخيار اليوم أكثر وضوحاً من أي وقت مضى: إما استعادة الدولة اليمنية ومؤسساتها وسيادتها وقرارها الوطني، وإما استمرار مشروع الميليشيا القائم على فرض الأمر الواقع، وإعادة إنتاج السلطة خارج قواعد الدولة والقانون، وربط القرار الوطني بالأجندة الإيرانية. ومن هنا، فإن الخلاص من المشروع الحوثي ليس مختزلاً في إسقاط سلطة الميليشيا عسكرياً فحسب - رغم ضرورة ذلك وأولويته - بل يجب أن يتحول إلى مشروع وطني متكامل لإنهاء

المعركة ليست عسكرية فقط، إنها كذلك معركة وعي وفكرة وهوية، ولهذا يتحمل العلماء والمثقفون مسؤولية تفكيك الخطاب الحوثي الذي يبرر العنف والإرهاب، ويمنح السلاح شرعية طائفية ومذهبية، ويستغل شعارات الدين في الصراع على السلطة، ويحوّل الانتماء السلافي أو المناطقي إلى معيار للحق السياسي والامتياز الطبقي والاجتماعي.

أهميتها في زمن الحرب - وإمّا تمتد إلى تقديم الحقيقة، وتشكيل الوعي، ومراقبة أداء السلطة، وكشف الفساد والانتهاكات، ومواجهة الشائعات، ومنع خطاب الكراهية والتحريض الطائفي والمناطقية.

كما ينبغي أن ينتقل الإعلام من رد الفعل إلى بناء سردية وطنية متماسكة، تشرح لليمنيين جذور فتنه الحوثيين العقائدية والسلوكية، ومعنى استعادة الدولة، وما الذي يعنيه احتكار الدولة للسلاح، وكيف يمكن الانتقال من الصراع إلى الاستقرار، ومن منطق الغلبة إلى منطق المؤسسات، فالمحركة على الأرض لا تنفصل عن الحركة على الوعي، ومن يخسر معركة الوعي قد يخسر نتائج الانتصار العسكري لاحقاً.

7. مسؤولية المجتمع وصناع الوعي:

لا يمكن بناء دولة مستقرة بمجتمع ينتظر كل شيء من السلطة، فالمجتمع شريك في حماية الدولة، من خلال رفضه لثقافة الميليشيا، وعدم تمجيد السلاح خارج مؤسسات الدولة، وعدم تحويل الخلاف السياسي إلى خصومة اجتماعية أو مناطقية.

كما تقع مسؤولية كبيرة على الأكاديميين والكتاب والنشطين ورجال الفن الهادف والشخصيات العامة والمؤثرين في إنتاج خطاب وطني متماسك، يعيد الاعتبار لفكرة الدولة ويجيب عن السؤال المهم: أي دولة نريد أن نبني بعد انتهاء الانقلاب ودحر التمرد؟

فإسقاط الميليشيا ليس نهاية المشروع، وإمّا هو بداية السؤال الأصعب وهو كيف نبني دولة لا تسمح بتكرار المأساة التي خلفتها الميليشيات؟

الانتصار الذي يؤسس للدولة

إن معركة استعادة الدولة ليست معركة فنية مبنية ضد فئة معينة، ولا معركة منطقة ضد منطقة، وإمّا هي معركة الدولة ضد الميليشيا، والمؤسسة ضد الفوضى، والقانون ضد القوة المنفلتة، والمواطنة ضد الامتيازات المفروضة بالقوة.

وإذا كان السلاح ضرورة لإنهاء التمرد المسلح، فإنه وحده لا يبني دولة، فالجيش يستطيع تحرير الأرض، لكن السياسة الرشيدة والمؤسسات العادلة هي التي تحرر المستقبل. ولهذا فإن المسؤولية التاريخية أمام اليمنيين اليوم تتمثل في أن يجعلوا من استعادة الدولة نقطة تحول حقيقية، وأن يتحوّل الانتصار العسكري - بإذن الله بعد تحقيقه - إلى بوابة لبناء دولة قوية وعادلة، وقادرة على حماية مواطنيها وصيانة سيادتها.

إن اليمن يحتاج إلى تأسيس مستقبل جديد، تكون فيه الدولة هي المرجعية بنظامها المستمد من العدل في الحكم، والمواطنة المتساوية أساس الحقوق والواجبات، والوصول إلى السلطة عبر الوسائل السياسية المشروعة، والجيش مؤسسة وطنية، والسلاح حكرًا على الدولة، والقرار اليمني ملغًا لليمنيين.

وإذا نجح اليمنيون في تحقيق ذلك، فإنهم لن يكونوا قد تجاوزوا كارثة الحوثي بوصفها ميليشيا مسلحة ومؤلفة طائفياً فحسب، بل سيكونون قد تجاوزوا أيضاً البيئة السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تنتج ميليشيا أخرى في المستقبل.

وهنا فقط يصبح الخلاص حقيقياً، ويصبح الانتصار بداية دولة، لا بداية صراع جديد.

■ الانتصار العسكري يمثل شرطاً أساسياً لا غنى عنه لإنهاء الانقلاب والتمرد الحوثي، لكنه ينبغي أن يكون جزءاً من مشروع وطني متكامل، لا عملية عسكرية منفصلة عن مشروع بناء الدولة.

■ تقع على العلماء والدعاة مسؤولية ترسيخ المفاهيم الصحيحة المتعلقة بالعقيدة، ومحاربة مفاهيم الدجل والخرافات والبدع وتحقيق المواطنة المتساوية، وسيادة القانون، وحرمة الدماء المعصومة، والاستبداد.

بناء قواعد المنافسة السياسية ثنائياً؛ فالخلاف السياسي مشروع، بل هو ضرورة في أي نظام تعددي، لكن تحويل الخلاف إلى انقسام عسكري أو مناطقي أو جغرافي يمثل تهديداً مباشراً لمستقبل الدولة.

وعلى القوى السياسية أن تتوافق على قواعد واضحة لإدارة المرحلة الانتقالية، وأن تجعل التنافس على السلطة لاحقاً محكوماً بالطرق المشروعة والقانون والمؤسسات، لا بموازين القوة المسلحة.

4. مسؤولية العلماء والمثقفين

المعركة ليست عسكرية فقط، إنها كذلك معركة وعي وفكرة وهوية، ولهذا يحمل العلماء والمثقفون مسؤولية تفكيك الخطاب الحوثي الذي يبرر العنف والإرهاب، ويمنح السلاح شرعية طائفية ومذهبية، ويستغل شعارات الدين في الصراع على السلطة، ويحوّل الانتباء السلافي أو المناطقي إلى معيار للحق السياسي والامتياز الطبقي والاجتماعي.

كما تقع عليهم مسؤولية ترسيخ المفاهيم الصحيحة المتعلقة بالعقيدة، ومحاربة مفاهيم الدجل والخرافات والبدع وأنواع الضلالات، وتحقيق المواطنة المتساوية، وسيادة القانون، وحرمة الدماء المعصومة، ورفض الظلم والاستبداد.

فالمطلوب ليس فقط تحرير الأرض من سلطة الميليشيا، وإمّا تحرير العقل من الأفكار المنحرفة، أو التي تثير الظلم والاستبداد، وتعيد إنتاجه. فالوعي الذي يسمح بإعادة إنتاج الاستبداد بعد سقوطه عسكرياً هو وعي لا تكتمل عملية تحريره بعد.

5. مسؤولية القيادات الاجتماعية والقبلية:

للقبيلة والمجتمع دور مهم في حماية السلم الاجتماعي، ومنع الثارات والانقسامات والانقسامات، وحماية النسيج الاجتماعي من التفكك والتصدعات. وعلى القيادات الاجتماعية والقبلية أن تستخدم تأثيرها في دعم مؤسسات الدولة، ورفض تحويل المجتمع إلى خزانات بشرية للميليشيات الحوثية، والمساهمة في المصالحة الوطنية ومعالجة آثار الحرب. ويجب أن تكون عملية الخلاص من الحوثيين خلاصاً من عودة مشاريعهم بمسميات مختلفة؛ فالمطلوب أولاً إسقاط مشروع الميليشيا، لا تحويل اليمن إلى دائرة ثار مفتوحة بين مكوناته.

6. مسؤولية الإعلام:

يقف الإعلام أمام اختبار تاريخي، ووظيفته لا ينبغي أن تقتصر على التعبئة والتحشيد - رغم

■ إن معركة استعادة الدولة ليست معركة فئة يمنية ضد فئة يمنية، ولا معركة منطقة ضد منطقة، وإمّا هي معركة الدولة ضد الميليشيا، والمؤسسة ضد الفوضى، والقانون ضد القوة المنفلتة، والمواطنة ضد الامتيازات المفروضة بالقوة.

ذات أهداف محددة، ومراحل معلومة، وأدوات تنفيذ، ومرجعيات مسؤولة.

وتتمثل الأولويات في توحيد القرار السياسي، ودعم وتوحيد المؤسسة العسكرية والأمنية، وتوحيد الموارد والمؤسسات الإدارية، وتعزيز حضور الدولة في المناطق المحررة، ومكافحة الفساد والمحسوبية، وتحسين الخدمات الأساسية، وبناء مؤسسات قادرة على إدارة مرحلة ما بعد الحرب.

ومن الضروري أيضاً إعداد رؤية واضحة لما يمكن تسميته اليوم التالي، أي تصور متكامل لإدارة البلاد بعد انتهاء الانقلاب، بما يمنع نشوء فراغ سياسي أو أمني أو إداري، يُمكن أن يُستغل لإعادة إنتاج الفوضى؛ فالانتصار العسكري، مهما كانت أهميته إذا لم يرافقه بناء مؤسسي وإداري واقتصادي قد يفتح الباب أمام أزمات جديدة، تُعيد إنتاج أسباب الصراع بأشكال مختلفة.

2. مسؤولية المؤسسة العسكرية والأمنية:

بقدر أهمية تحقيق التقدم الميداني ورفع المعنويات، تأتي أهمية بناء مؤسسة عسكرية وأمنية وطنية، يكون ولاؤها لله أولاً، ونايعة من قيمها وهويتها وللدولة والدستور والقانون والهوية الوطنية ثانياً، لا للأشخاص أو المناطق أو الأحزاب.

وتتطلب المرحلة توحيد العقيدة العسكرية، وهيكل القوات، وتحديد سلسلة القيادة، ورفع الكفاءة، وتعزيز الانضباط، وتوحيد مصادر القرار، وإخضاع السلاح لسلطة الدولة؛ فالدولة التي لا تمتلك مؤسسة عسكرية وأمنية موحدة ستظل معرضة لإعادة إنتاج الصراع، حتى بعد انتهاء المعركة العسكرية، ولهذا فإن بناء الجيش الوطني ليس ملغاً مؤجلاً إلى ما بعد الانتصار، بل هو جزء من معركة استعادة الدولة نفسها.

3. مسؤولية النخب والقوى السياسية

تقع على عاتق القوى السياسية مسؤولية تاريخية في تجاوز الحسابات الحزبية والمناطقية الضيقة، وإدراك أن المرحلة ليست مرحلة البحث عن تقاسم النفوذ والمكاسب، بقدر ما هي مرحلة الاتفاق على كيفية استعادة الدولة أولاً، وكيفية





د. صقر اليافي

عضو برنامجه التواصل مع علماء اليمن

يُمرُّ اليمن بمنعطف وجودي، يُعدُّ هو الأخطر في تاريخه الحديث، حيث أثبتت السنوات الماضية أن المواجهة التي يخوضها اليمنيون ضد ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران هي معركة شاملة تهدف إلى حماية كيان الدولة والمجتمع والدين والهوية من مشروع إمامي باطني، يستمد عقيدته وأدواته من النظام الإيراني.

هذه المواجهة التي يخوضها الشعب اليمني هي امتدادٌ عبر العصور لصراع الأمة مع الفرق الباطنية، التي سعت عبر التاريخ لاختراق جسد الأمة، بإحلال العقائد المنحرفة محل عقيدة أهل السنة والجماعة.

معركة مفتوحة لمواجهة المشروع الحوثي لحماية الدين والهوية ومصالح اليمن

ثالثاً: دور العلماء في نشر الفكر الوسطي وتحصين المجتمع في مواجهة آلة التضليل الحوثية:

مما يجب على العلماء والمؤسسات الدعوية أن يكونوا خط الدفاع الأول عن العقيدة الصحيحة، قال تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ فالدعوة وتعليم الناس واجب شرعي على العلماء، ومما يستوجب على الهيئات العلمية والعلماء أمور منها:

- إنشاء منصات إعلامية رقمية شاملة، لكل ما يتعلق بالشؤون الفقهية والعقدية والرد على الشبهات والانحرافات.
- إنشاء برامج تلفزيونية أو إذاعية تكون موجّهة إلى المناطق غير المحررة، وفي نفس الوقت تكون متخصصة ببيان الحق والعقيدة الصحيحة وتحصين المجتمع، ضد الأفكار الباطنية والعصمة المزعومة لهم، بأسلوب سهل وبسيط، يفهمه عامة الناس.
- تكثيف المحاضرات والدورات العلمية والندوات في المناطق المحررة.
- إرسال الدعاة إلى خط الجبهات لبث روح العقيدة الصحيحة في قلوبهم، وفضل الصبر والمراقبة في سبيل الله.
- تعزيز فقه الائتلاف ونبذ الفرقة والاختلاف بين الناس.
- إحياء تراث علماء اليمن الكبار من زمن الإمامين معمر بن راشد عبد الرزاق الصنعاني إلى زمن الشيخ مقل بن هادي الوادعي والقاضي محمد بن إسماعيل العمراني، حيث إن هؤلاء هم من

واعتدائها هي جماعة ظالمة توجب الشريعة قتالها حتى تفتي إلى أمر الله وتعود إلى رُحدها.

ثانياً: فرض عقيدة باطلة وتجريف الهوية التعليمية:

يقوم المشروع الحوثي على فرض عقيدتهم - التي هي خليط من الإمامية الاثني عشرية والجارودية- بالقوة الناعمة والخشنة، وتجسد هذا في إعادة صياغة مناهج التعليم بشكل مُمنهج، ووفقاً لتقرير صادر عن منتدى سلام اليمن بتاريخ 13 نوفمبر 2022 بعنوان: «تغييرات في المناهج الدراسية لصنع جهادي الغد»:

أنه في العام الدراسي 2021/2022، أصدرت وزارة التربية والتعليم في صنعاء منهجاً معدلاً للدراسات الإسلامية، والقرآن الكريم، والعلوم الاجتماعية، للمرحلة الابتدائية، وأدخلت إلى هذه المناهج دروس جديدة، وعُدلت أو حُذفت دروس أصلية تركز على الحقوق المدنية، وتاريخ الشخصيات المؤثرة التي شكّلت تاريخ اليمن.

كما بدأ الحوثيون في إجراء تغييرات في الكليات التقنية والمهنية والمجتمعية، كل ذلك بذريعة: (حماية الإسلام)، وكجزء من هذه العملية راقب الحوثيون ما يدرسه الأساتذة في الفصول الدراسية، وكذلك الآراء السياسية لهؤلاء الأساتذة والمعلمين.

وفقاً لما ذكره يحيى البناغي، المتحدث باسم نقابة المعلمين اليمنيين: فإن هذه التكتيكات أتاحت للحوثيين الآن التحكم بـ 90% من المدارس في المرتفعات الشمالية.

هذا التجريف للهوية التعليمية يُعد تطبيقاً عملياً لمفهوم (غزو العقول)، وهو أخطر من الغزو العسكري؛ لأنه يستهدف النشء، فهي أعظم خيانة عمِل عليها الحوثي وأتباعه، تمثّلت في تضليل عقول الأطفال وانحراف سيرهم العلمي والمهني والعقدي.

وإن من منظور الشرع: فهذا الصراع يمثل فرض عين علينا، في إطار دفع هذا الصائل الباغي، وذلك لحفظ الضروريات الخمس وهي: الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال، التي تُعد مقاصد الشريعة الإسلامية الكلية.

أولاً: مواجهة وجودية لحماية الدولة والمجتمع:

إن الصراع مع المشروع الحوثي ليس معركة حدود أو نفوذ، بل هي معركة وجودية تستهدف المجتمع ككل، في تغيير مبادئه بل وهُدمها.

وتستهدف أيضاً حماية فكرة الدولة ذاتها، التي تقوم على المواطنة المتساوية وسيادة القانون، في حين أن مشروع «الإمامية»، قائم على الحق الإلهي المزعوم لهم في الحكم، بما فيه من تقويض المؤسسات الدولة الشرعية، وإحلال سلطة الجماعة محل سلطة القانون، وإعادة تشكيل المجتمع وفق رؤية طائفية وشلالية تتناقض مع المبادئ والقيم والشرع، وتمثل تهديداً مباشراً للنسيج الاجتماعي، مع ما فيه من ظلم وأخذ للحقوق، وتعد على الممتلكات، والنظرة الدونية لجميع فئات المجتمع، لذا يجوّزون لأنفسهم ما يحرمونه على غيرهم، بل يجعلون ذلك قانوناً ونظاماً يحميهم، دون أي حساب أو رقيب.

إن كل مشروع يؤدي إلى تمزيق المجتمع، وإشغال الفتن، وإهدار الدماء، وتقويض الأمن والاستقرار، يجب مقاومته بالوسائل المشروعة التي تحفظ مصالح الأمة وتدفع عنها المفاسد، وعليه فحماية الدولة العادلة ومؤسساتها من الانهيار يدخل في باب تحقيق المصلحة العامة وصيانة الحقوق.

إذاً: فهذه الجماعة بسيرها المنحرف وبيغيها

• يتم مسح الذاكرة الدينية والتاريخية في مراكز الحوثي الصيفية وإعادة صياغتها، حيث يُزرع في عقول الطلاب الولاء لـ (الولي الفقيه) في طهران بدلاً من الحب والانتماء للوطن، وكذا تدريسهم الملازم التي تُحرّص على القتل والكراهية تحت يافطات (الجهاد).

،

تحولت مناطق سيطرة الحوثيين إلى مستعمرة ثقافية إيرانية، حيث تم إقصاء المعلمين والأكاديميين عبر الفصل التعسفي لمئات منهم، واستبدالهم بكوادر موالية للحوثي؛ ليكونوا على مواقف متوافقة مع خط الجماعة، وكذا سعوا إلى تغيير الهوية الإسلامية باستحداث احتفالات لا تمت لليمن بصلة.



مواجهة المشروع الحوثي الإيراني هي معركة مصيرية للأمة كلها، واليمن هو خط الدفاع الأول فيها.

،



مسار آلاف السفن، وتهديد سلاسل الإمداد العالمية، وتعطيل التجارة العالمية، وفرض واقع جديد في البحر الأحمر، على إثره جعلوا هذا الممر المائي رهينة لصراعاتهم، مما أدى إلى عزل اليمن عن محيطه العربي، والإضرار بمصالحه الحيوية.

تأسعاً: ارتباط استقرار اليمن بأمن جيرانه وحماية الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب.

إن أمن اليمن واستقراره مرتبطان بشكل أساسي بأمن جيرانه، وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية، فباب المندب ليس ممرًا مهمًا فحسب، بل هو شريان حيوي للأمة العربية والإسلامية، وحمايته من العبث الإيراني واجب شرعي وقانوني.

وقد جاءت مبادرة السلام السعودية في مارس 2021م كخارطة طريق واضحة لإعادة دمج اليمن في محيطه العربي ووقف نزيفه، تشمل وقف إطلاق النار على مستوى البلاد تحت إشراف الأمم المتحدة، ولكن الحوثي كعادته لا يأبه بأي من المعاهدات والمواثيق.

عاشراً: الجهود السعودية لتخليص اليمن ودعمه:

تقف المملكة العربية السعودية في طليعة المدافعين عن الشرعية اليمنية وهويته ومصالحه، وإن جهودها ليست عسكرية فقط، بل هي شاملة لمجالات الحياة المختلفة، وتكرس جهودها عبر البرنامج السعودي لإعادة إعمار اليمن منذ نشأته عام 2018م في ثمانية قطاعات تنمية حيوية مختلفة، وهي: الصحة، والتعليم، والنقل، والطاقة، والمياه، والزراعة والثروة السمكية، 14 محافظة يمنية، عبر 268 مشروع ومبادرة، ومجموع تكلفة تلك المشاريع والمبادرات تتفوق 100 مليار دولار.

إلى جانب ما قدمته في الجانب الإنساني، وكذا الجانب السياسي؛ فقد قادت الرياض الجهود الدبلوماسية لإحياء العملية السياسية، ومنع انهيار الدولة.

وكذا في المجال الاقتصادي: حيث يبلغ إجمالي الودائع المالية المقدمة من المملكة العربية السعودية للبنك المركزي اليمني نحو 3,6 مليار دولار للبنك المركزي اليمني لدعم العملة الوطنية ودفع المرتبات.

إن هذا الدور القوي والإسلامي الأصيل، يترجم حديثه النبي ﷺ: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً»، فمواجهة المشروع الحوثي الإيراني هي معركة مصيرية للأمة كلها، واليمن هو خط الدفاع الأول فيها.

معركتنا شاملة

إن المعركة مع المشروع الحوثي هي معركة شاملة على كافة المستويات: الدينية، الفكرية، القانونية، الاقتصادية، والإعلامية، وإن استعادة الدولة وحماية الهوية واجب ديني ووطني وقانوني، يتطلب استراتيجية متكاملة، تبدأ بتحصين العقول، مروراً بدحر المشروع العسكري، وانتهاءً ببناء الدولة الحديثة القائمة على العدل والمواطنة.

ولن يتحقق ذلك إلا بتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع المحيط العربي، وفي المقدمة المملكة العربية السعودية ودول التحالف، في إطار رؤية شاملة تجفف منابع الإرهاب الحوثي الفكرية والمالية، وتعيد اليمن إلى مكانته الطبيعية في محيطه العربي والإسلامي، آمناً مستقراً مزدهراً.



وإعادة صياغتها، حيث يُزرع في عقولهم الولاء لـ (الولي الفقيه) في طهران بدلاً من الحب والانتماء للوطن، وتدريبهم الملامز التي تُحرض على القتل والكرهية تحت يافطات (الجهاد).

إن هذا العمل الإجرامي يمثل جريمة حرب بموجب القانون الدولي الإنساني، وتحديداً البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، المتعلقة بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، الذي جرم تجنيد الأطفال.

ولا تُستثنى الفتيات من هذه الأنشطة، فهناك مراكز مخصصة للنساء، تضم بدورها برامج دينية مكثفة ذات طابع طائفي تعبوي، تعزز الانتماء للجماعة ومعتقداتها.

سادساً: ضرورة المواجهة الإعلامية وكشف الزيف الفكري والفساد الحوثي:

لم تعد الحركة الإعلامية ترفاً، بل هي نصف المعركة، لذا يجب العمل على استراتيجية إعلامية شاملة لكشف الزيف الفكري الحوثي، تقوم على إنتاج مواد بصرية ورقمية عالية الجودة تفضح ممارساتهم وفسادهم المالي والأخلاقي.

من المهم أيضاً إحياء الرموز التاريخية الدينية والوطنية اليمنية، والشخصيات الوطنية التي قامت في وجه الغزاة، لإعادة بناء الذاكرة التي يحاول الحوثي طمسها وإلغائها.

إن جهاد البيان باللسان والقلم، وكشف عوار الخصم الفكري واجب شرعي ووطني.

سابعاً: السياسات الاقتصادية الإفقرية للشعب، لخدمة الجماعة:

لا يمكن فصل المعركة الفكرية عن المعركة الاقتصادية، إذ يستخدم الحوثيون إفقار الشعب كأداة للإخضاع. ووفقاً لما صرح به وزير الإعلام اليمني معمر الإبراهيم بتاريخ 26 يوليو 2026م: «الميليشيا الحوثية استولت منذ انقلابها على الدولة على كافة الإيرادات السيادية في مناطق سيطرتها؛ لتؤسس اقتصاداً موازياً خارج مؤسسات الدولة، تجاوزت عائداته التقديرية 103 مليارات دولار».

هذه المبالغ الكبيرة المنهوبة هي حق للمواطن اليمني، لذا فهي تشمل رواتب الموظفين والمقدرة بـ 120 مليار ريال يمني شهرياً، والتي أوقفها الحوثي عن الموظفين منذ بدء الحرب.

وبدلاً من توجيه هذه الأموال للتنمية والبناء، فقد حوّلها لتمويل آلة الحرب والدعاية والمشاريع الخاصة بالجماعة، مما تسبب في أسوأ أزمة إنسانية في العالم، حيث يعاني أكثر من 21 مليون يمني (80% من السكان) من الاحتياج للمساعدات الإنسانية، وهذا هو الفساد بعينه الذي نهى الله عنه قال تعالى: ﴿وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾.

ثامناً: عزل اليمن عن محيطه وتهديد الملاحة الدولية:

بسبب التبعيّة الغيّباً لإيران، تحوّلت ميليشيا الحوثي إلى أداة لزعة الأمن الإقليمي والدولي، وحوّل الحوثي الموقع الاستراتيجي لليمن إلى أداة ضغط وتهديد، مما أدى إلى عزل البلاد عن محيطها الإقليمي، وزعزعة أمن الملاحة الدولية في أحد أهم ممرات التجارة العالمية.

لقد تسبّب هجومهم على خطوط الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب - الذي تمر عبره 12% من التجارة العالمية - في رفع تكاليف الشحن بنسبة 170%، وتحويل

،

يقوم المشروع الحوثي على فرض عقيدتهم - التي هي خليط من الإمامية الاثني عشرية والجارودية - بالقبوة الناعمة والحشنة، وتجسّد هذا في إعادة صياغة مناهج التعليم بشكل مُقنّع.

،

جسد الوسطية والاعتدال والعقيدة الصحيحة في البلاد اليمنية عبر التاريخ.

رابعاً: العدوان على الهوية وإحلال التبعية والثقافة الإيرانية محلها:

يسعى الحوثيون بشكل ممنهج إلى طمس الهوية اليمنية العربية، وإحلال منظومة ثقافية فارسية محلها، قد تحولت بعض مناطق سيطرتهم إلى مستعمرة ثقافية إيرانية، حيث تم إقصاء المعلمين والأكاديميين عبر الفصل التعسفي لمئات منهم، واستبدالهم بكوادر موالية للحوثي؛ ليكونوا على مواقف متوافقة مع خط الجماعة، وكذا سعوا إلى تغيير الهوية الإسلامية باستحداث احتفالات لا تمت لليمن بصلة مثل: (عيد الغدير) و(عاشوراء) بالطريقة الإمامية السياسية الدموية، ورفع شعارات ولاية الفقيه، وإدخال مفاهيم مستلهمة من فكرهم. ثم إن الخطير في الأمر: أنهم حذوا حذو القذفة لإيران، في كونهم يعدون أنفسهم هم الممثل الأوحد للدين، فيحتركون تفسير النصوص، ويكفرون كل من يخالفهم، ولو كانت أدنى مخالفة.

لقد تحوّل الجماعة إلى أداة في المشروع التوسعي الإيراني، حيث صرح قائد فيلق القدس السابق سليماني بأن: «اليمن هو رة إيران الاستراتيجية»، مما يؤكد على أن اليمن بالنسبة لإيران ليس مجرد ساحة نفوذ هامشية، بل هي مساحة حيوية للتنفّس والتمدد الاستراتيجي كما الرنة للجسد.

خامساً: المراكز الصيفية ودورات التبعية الطائفية وأثرها في تدمير الوعي والذاكرة الدينية والتاريخية للفرد اليمني:

تمثل المراكز الصيفية التي يقيمها الحوثيون أخطر أداة لتدمير الوعي المجتمعي، وبحسب وزير الشباب في حكومة الحوثيين في عام 2022م، فإن الجماعة استطاعت حشد مليون طفل للمراكز الصيفية التي تقيمها كل عام، في المدارس والمساجد والساحات العامة.

في هذه المراكز: يتم مسح الذاكرة الدينية والتاريخية



يخوض الحوثيون حربًا موازية للمعارك العسكرية الميدانية هي حرب التضليل الإعلامي وصناعة السرديات الزائفة التي تعتمد بالأساس على استراتيجية المظلومية الاستباقية.

ويسعى الحوثيون عبر التوظيف الممنهج والمستمر لمصطلح الحصار كشماعة سياسية وإعلامية، إلى إحداث عملية غسيل ذهن جمعي تغيب فيها الحقائق الدستورية والوقائع الميدانية الشاحصة، وتُلقي باللائمة في كافة الأزمات المعيشية والاقتصادية على أطراف خارجية.

غير أن القراءة المتفحصة والمجردة للنصوص الدستورية النافذة، والتفتيش في معطيات الأرقام الميدانية، والتدقيق في واقع الجغرافيا اليمنية، تُظهر بما لا يدع مجالاً للشك أن الحصار الحقيقي المفروض على الشعب اليمني ليس صادرًا من خارج الحدود، بل يدار ويُنفذ من قلب مناطق سيطرة الانقلاب الحوثي عبر منظومة متكاملة من الجبايات والألغام والتعطيل الممنهج لمؤسسات الدولة.

أحمد البعداني

من يحاصر الشعب اليمني؟

تناقض السردية الحوثية وحقيقة الابتزاز الممنهج

الحوثي وحديثه عن الحصار

في 16 يوليو 2026م ظهر الحوثي بخطاب تكفيري وإعلان حرب، وتبعه بيان لقوات التعبئة، وبيانات لاحقة للحدث عن حصار جوي وبحري على اليمن، وهددوا بإغلاق باب المندب وحظر الملاحة في البحر الأحمر على المملكة العربية السعودية.

يقدم الحوثي نفسه وجماعته بهذا الخطاب بأنهم الممثل للشرعية الدستورية والقانونية، لكن هل سيطرة الحوثي على صناعة وأجزاء من المدن الشمالية تعطيه حق الحديث باسم اليمنيين عن سيادة اليمن لأجوانها ومياهاها؟

في 2013 توصل اليمنيون إلى وثيقة نهائية وقّعوا عليها بعد نقاشات في مؤتمر الحوار الوطني وحددت إجابات واضحة، من يحكم؟ ومن يحق له أن يحكم؟ وكيف يحكم؟ والطريقة التي يصل بها إلى الحكم، لكن الحوثي اتخذ طريقة أخرى خارجة عن الإجماع اليمني، فبينما أرسل فريقاً للحوار الوطني كان الحوثي وخلفه الحرس الثوري الإيراني يخوض حرباً في الشمال حتى وصل إلى محيط صنعاء وانقلب على السلطة الشرعية وخرج عن الإجماع اليمني وسيطر على مؤسسات الدولة بقوة السلاح.

السبب الحقيقي في ارتفاع السلع يعود إلى التصعيد العسكري الحوثي في البحر الأحمر وخليج عدن، والذي تسبب في فرض شركات التأمين الدولية تحت مسمى رسوم مخاطر حرب إضافية وصلت إلى نحو 3,000 دولار أميركي لكل حاوية شحن، وهي تكلفة يُجبر المستهلك اليمني البسيط على دفعها من قوته اليومية.



ما الذي رفع الأسعار وحاصر المواطن اليمني؟

1 - التصعيد الحوثي في البحر الأحمر أدى إلى رفع شركات التأمين رسوم المخاطر؛ مما ضاعف التكاليف على المستهلك اليمني.

2 - الحصار الاقتصادي الداخلي المتمثل باستحداث الحوثيين نقاط تفتيش وجمارك شطرية لعزل المحافظات وتقييد حركة التجارة الداخلية.

3 - الجبايات المزدوجة بفرض رسوم جمركية إضافية بنسبة 100% وتحصيل الخُمس في منافذ عديدة على البضائع القادمة من المناطق المحررة.

4 - إجراءات الحوثيين وجباياتهم المفروضة على المستوردين والتجار أدت إلى رفع أسعار السلع الأساسية لمستويات قياسية رغم تدفق الواردات بنسبة 150% إلى موانئ الحديدة.

5 - نهب رواتب موظفي الدولة وتعهد قطع رواتب مئات الآلاف من الموظفين في مناطق سيطرتهم منذ سنوات، مما أدى إلى تآكل كامل لقدرة الشرائية ودفع ملايين الأسر نحو المجاعة.

6 - خلق واستنزاف التجار ورأس المال بالجبايات الحوثية والنزول الدائم خلال أشهر السنة إلى التجار والشركات والمستثمرين والبنائين الصغار والكبار بشكل متكرر لسلب ونهب حاصلات البيع بمبررات طائفية ورسوم وغرامات متعددة مما أدى إلى انهيار الاقتصاد المحلي وإفلاس أغلب الأعمال التجارية وإغلاق آلاف المتاجر والمشاريع الصغيرة وتسريح عمالها، ودخول المجتمع في حالة فقر ومجاعات.

7 - حظر تداول العملة الوطنية الذي فرض انقسامًا نقديًا حادًا بسبب منع الحوثيين تداول الفئات الجديدة من العملة، مما عزل القطاع المصرفي وشل حركة التبادل التجاري البسيط بين المدن.

رسومًا جمركية وضرائب مزدوجة بنسبة 100% على البضائع القادمة من الموانئ المفتوحة والمناطق المحررة كعدن والمكلا، إلى جانب تحصيل الخُمس بمسميات أخرى مما رفع أسعار السلع الأساسية إلى مستويات تقع فوق قدرة المواطنين الشرائية.

الحصار الحقيقي للشعب

بينما تروج الميليشيا في خطابها الموجه للخارج بسردية الحصار الخارجي فإنها تطبق على الأرض حصارًا حقيقيًا على اليمنيين في الداخل.

شوارع صنعاء الأكثر تجمُّعًا سكانيًا في اليمن مليئة بالمتسولين ورغم عدم توفر إحصائيات بأعداد المتسولين لكن لم يسبق أن شهدت العاصمة هذا العدد الهائل من المتسولين خاصة مع توقف شبه تام لحركة البناء والعقارات والتي يعتمد عليها العمال الذين يمثلون الفئة الأكثر عددًا في اليمن إلى جانب وقف الحوثي للمخصصات المالية لموظفي الدولة خلال الأشهر الستة الماضية وتحويل المخصصات المالية لقوات التعبئة التي استحدثتها مؤخرًا.

كما حولت الجماعة مناطق جغرافية واسعة إلى أحد أكبر حقول الألغام العشوائية في التاريخ الحديث، إذ زرعت أكثر من مليوني لغم وعبوة ناسفة ممهومة ومحرمة دوليًا في القرى، والمزارع، والطرق العامة. وتصدرت محافظات الحديدة، تعز، ومأرب إحصائيات الضحايا المدنيين، حيث أدت الألغام إلى تعطيل الحياة الاقتصادية وحصار المزارعين والرعاة ومنعهم من الوصول إلى مصادر رزقهم.

وعلى الرغم من فساد المنظمات الإنسانية الدولية في اليمن، إلا أنها كانت تسهم في توفير مستلزمات أساسية للمحتاجين، مع ذلك اعتقل الحوثي العاملين وصاروا ممتلكاتهم، وقررت منظمات أخرى مثل برنامج الأغذية العالمي تعليق تعليق برامجه الإغاثية بعد أن نهب الحوثي المساعدات الغذائية وحولها لصالح قيادات الميليشيا أو قام ببيعها في الأسواق.

بفعل هذا النهج الحوثي يشعر اليمنيون تحت سيطرة الحوثي بمعاملة معنوية ومادية حقيقية، ويفتقرون إلى الإفصاح عن هذه المعاناة وإعلانها بوجه الحوثي، ورغم أن اليمنيين تمكنوا من التكيف مع الحياة القاسية والحروب لكنهم لم ينجحوا في إخبار العالم كيف أنهم يعانون من سلطة الإفقار الحوثية.

الخلاصة: الحوثي يمكن من تصدير صورة الضحية للخارج لكنه عجز عن إخفاء حقيقته وجماعته داخل اليمن. ولا يمكن له بعد سنوات من مصادرة أموال المدرسين وموظفي الدولة وزرع الألغام وإغلاق الطرق ونهب المساعدات وفرض الجبايات التضييق على اليمنيين بأنه يقاتل من أجل رفع الحصار عنهم. فالحصار الحقيقي هو ما يقوم به وجماعته على اليمنيين. وكلما استمر بربط اليمن بمعارك النظام الإيراني والحرس الثوري ازداد اليمنيون عزلة وفقراً.

■ لا يمكن للحوثي بعد سنوات من مصادرة أموال المدرسين وموظفي الدولة وزرع الألغام ونهب الطرق ونهب المساعدات وفرض الجبايات التضييق على اليمنيين بأنه يقاتل من أجل رفع الحصار عنهم. فالحصار الحقيقي هو ما يقوم به وجماعته على اليمنيين. وكلما استمر بربط اليمن بمعارك النظام الإيراني والحرس الثوري ازداد اليمنيون عزلة وفقراً.

هل ميناء الحديدة محاصر من استقبال السفن التجارية؟

يستقبل ميناء الحديدة بشكل متواصل سفن البضائع، إضافة إلى سفن أخرى وصلت إلى ميناء رأس عيسى، بينما استمرت السفن النفطية بالتدفق دون انقطاع، وخلال أسبوعين من مطلع شهر يوليو، وبحسب مصدر في ميناء الحديدة لـ مجلة المنبر اليمني، وصلت إلى الميناء سفن تجارية وأفرغت حمولتها بالاتي:

GOZO: 23,268 طن من الحديد.

BR BROTHER: 9,369 طن من الحديد.

LORD H: 9,300 طن من الأرز.

M K LAMIS: 6,953 طن من الأرز.

SAFFRON: 26,400 طن من الكمح.

BELLA A: 6,500 طن من الأسمنت الأبيض.

وتؤكد تقارير آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش أن موانئ البحر الأحمر الخاضعة لسيطرة ميليشيا الحوثي تستقبل شحنات النفط والبضائع التجارية بشكل منتظم دون أية عوائق سيادية، حيث تضاعفت نسبة نمو الواردات لتتجاوز 150% مقارنة بالفترات السابقة للحديدة.

أما السبب الحقيقي في ارتفاع السلع فيعود إلى التصعيد العسكري الحوثي في البحر الأحمر وخليج عدن، والذي تسبب في فرض شركات التأمين الدولية تحت مسمى رسوم مخاطر حرب إضافية وصلت إلى نحو 3,000 دولار أمريكي لكل حاوية شحن، وهي تكلفة تجبر المستهلك اليمني البسيط على دفعها من قوته اليومية.

بالإضافة إلى ذلك، فرضت الميليشيا حصارًا جمركيًا واقتصاديًا داخليًا عبر استحداث نقاط جمركية شطرية بين المحافظات، مثل منافذ: عفار بالبضياء، ويذمار، ومنافذ تعز والجوف. وتفرض هذه النقاط

وبلغة دستور الجمهورية اليمنية، يعد الحوثي جماعة متمردة وليس له حق سيادي أو قانوني، لأن السيادة حصر للدولة المؤسسية ذات التمثيل الشرعي، ولا تُمنح لكيانات موازية نشأت عن طريق الانقلاب المسلح واغتصاب السلطة بالقوة.

وتُرسخ المادتان (1) و (2) من الدستور اليمني النافذ مبدأ صراحةً يقضي بأن الجمهورية اليمنية دولة واحدة ذات سيادة كاملة وغير قابلة للتجزئة، وأن السيادة فيها هي ملك للشعب وتوولاها مؤسسات الدولة الرسمية، وتشدد على عدم جواز التنازل عن أي جزء من إقليم الدولة أو من سلطاتها السيادية لأي طرف كان. وتكتمل هذه المنظومة الشرعية عبر قوانين تخصصية صريحة، حيث يحدد قانون الموانئ البحرية رقم (23) لسنة 2013 وقانون البحار رقم (37) لسنة 1991م أن إدارة الموانئ والمجالات البحرية والجوية والرقابة عليها هي صلاحيات سيادية حصريّة للحكومة الدستورية المعترف بها دوليًا وللمؤسسات الرسمية التابعة لوزارة النقل والجهات الأمنية والعسكرية التابعة للدولة.

أما على المستوى الدولي، فالقرار رقم 2216 الصادر عن مجلس الأمن الدولي تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة يشير بجلاء إلى المرجعية الحصرية والوحيدة للحكومة اليمنية الشرعية إذ يطالب القرار بميليشيا الحوثي بالانسحاب الفوري وغير المشروط من جميع المناطق التي تسيطر عليها بما فيها العاصمة صنعاء والتخلي عن الأسلحة والمعدات التي نهبتها من مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية.

وتأسيسًا على المبدأ القانوني اليمني والدولي الذي يقر أن الأفعال غير المشروعة وانقلاب الحوثي العسكري لا يمكن أن ينتج حقوقًا قانونية أو مراكز سيادية، فإن جماعة الحوثي تُعد في الدستور اليمني للدولة ميليشيا انقلابية. وعليه فهذه الجماعة تفتقر إلى أي سند دستوري أو أهلية قانونية تخولها الحديث باسم الشعب اليمني أو إدارة السياسة الخارجية أو الادعاء بوجود حصار على اليمن.

هل نحن فُحاصرون فعلاً؟

اكتسب الحوثي خبرة من الحرس الثوري في إيجاد المبررات قبل قرار سلوكه احتلال المدن أوبعد معارك محلية أوعابرة للحدود لكن دوافعه مختلفة تمامًا.

انخرط في هجمات السفن في البحر الأحمر بمبرر إساند غرة ودفع اليمنيون ثمنها باهظًا بقصف ميناء الحديدة وتدمير أربع طائرات من طيران الناقل الوطني (اليمنية) في مطار صنعاء ومنشآت الدولة وتدهور وضع الناس المعيشي، لكن دوافع الحوثي الحقيقية هي حماية استباقية للنظام الإيراني من حرب أمريكية إسرائيلية حتمية. وهذا ما يحدث حاليًا بجلاء وذلك بتعرض النظام الإيراني لحرب شاملة.

أرسل النظام الإيراني طائرة في 13 يوليو 2026م تحمل 12 ضابطًا من الحرس الثوري إلى مطار صنعاء، إلا أنها لم تهبط بفعل اعتراض القوات الجوية اليمنية لها؛ فتهبطت في مطار بالحديدة، ومن بعد ذلك أعلن الحرس الثوري بلسان الحوثي عن وجود حصار على اليمن جواً وبحراً، ورداً على ذلك دشّن هجماته على السفن في البحر الأحمر بحجة الحصار، لكن هذه المرة الهجمات ليست على السفن الإسرائيلية التي دمرت الطائرات اليمنية وحرمت اليمنيين من السفر، ولكن على سفن المملكة العربية السعودية. هذا كله مبرر لتدشين حرب حمائية لإيران وذلك بتخفيف الضغط العسكري الأقصى عنها، أما محلياً فهي فرصة للتخلي عن مسؤوليته تجاه جوع الناس وإشغالهم بدورة جديدة من الحرب بالوكالة.



د. عارف أبو حاتم
مستشار وزارة الإعلام اليمنية

الحديث المتكرر اليوم عن محاولة إيران اختطاف اليمن من حاضنته العربية يجرح كبرياء اليمنيين، ذلك أنهم يرون أنفسهم أكبر من هذا التهديد، وأقوى من أن تجرّهم إيران إلى مربعها الدموي، أو تتخذهم وأرضهم منصة لتصفيات حساباتها، وتجعل معاناتهم ورقة تفاوضية بيدها. وما تفعله اليوم ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران زاد في معاناة اليمنيين، وشوّه سمعة طيبة بناها اليمنيون خلال آلاف السنين، فاليمني الذي كانت سمعة بلاده تسبق وجوده في كل مكان، صارت السمعة السيئة تزامم حضوره حيثما ذهب، إذ ربط الحوثي اسم اليمن بالإرهاب والقرصنة والاعتداء على الملاحة الدولية، والتبعية الكلية لإيران، وهي الدولة التي أجمع العالم على خطر وجودها ووجوب زوال نظامها.

اليمن بين مشروعَي الحياة والموت



لصالح فارسي خسيس يسكن أرضه، ويصادر رأيه، ومنع قوته وحرية، وما تفعله ميليشيا الحوثي اليوم في اليمن أكثر هواناً من هذا، فالقادة الإيرانيون هم من يقودون المعارك، ويصنعون القرار، ويختارون الوقت والعدو معاً، ثم يلبسون الحوثي كقفاز قدر حتى لا تُسجل بصماتهم في مسرح الجريمة.

كان اليمن مهد العروبة الأول، وعلى هذه الأرض نشأ أبناؤها شجعاناً وأبطالاً وأصحاب مروءة وموقف، وعاشوا بسلام مع جيرانهم في جزيرة العرب، ومنذ تشكلت الدولة السعودية الأولى في 1139هـ/1727م على يد الإمام محمد بن سعود وحتى اليوم، وعلى امتداد 300 سنة لم يسجل التاريخ غير حرب واحدة بين البلدين واستمرت لشهرين فقط، قبل أن يجتمع الطرفان على كلمة سواء في اتفاقية الطائف يونيو 1934م، وهذا أمر يشير بوضوح إلى أن ما يجمع البلدين والشعبين أكبر وأكثر من أن تفرقه حرب أو تفسده عصابة، فكل الروابط والعوامل التي تتوافر داخل المجتمع الواحد هي نفسها القاسم المشترك بين شعبي اليمن والسعودية، بل هي أشد تماسكاً وأقوى صلة من دول أخرى، فمجتمع مثل الهند وإثيوبيا وإيران فيها عرقيات وأديان وتاريخ ولغات مختلفة داخل كل جماعة على حدة، أما الشعبان اليمني والسعودي فيجمعهما الدين والتاريخ والجغرافيا

العقوبات طالعت كيانات تجارية تعمل لحساب الحوثيين، فضلاً عن قرارات عقابية اتخذتها وزارة الخزانة الأمريكية ضد الحوثيين ومعاونيهم، وصولاً إلى تصنيف الإدارة الأمريكية للجماعة الحوثية بأنها منظمة إرهابية.

اليمني وثنائية العرب والفرس:

يعزّ على اليمني أن يرى نفسه محكوماً داخل ثنائيتين متصادمتين: العرب والفرس، ذلك أنه يرى نفسه امتداداً لتاريخ عريق، ومبتدأ لأصل كبير، ولم يختلف المؤرخون حول مكانته الفريدة في التاريخ العربي، كصانع أول للحضارة في النصف الجنوبي من العالم، وهذا ما أكدّه القرآن الكريم عند حديثه عن سبأ والأحقاف، وشهدت به النقوش والآثار، وتحدث عنه هذا الامتداد الواسع لأسماء قبائل اليمن في العالم العربي وإفريقيا، ودوّنت كتب التاريخ أسماء مميّنة عظيمة في كتب الفتوحات الإسلامية، مثل: عمرو بن معد كرب، والغافقي، والخولاني، وابن نُصير، والباهلي، وابن أبي عامر، فهو صاحب الحضارة قبل الإسلام، وقاد الفتوحات بعده، فلا يمكن أن يقبل على نفسه التبعية المهينة لإيران، ولا أن يتحول إلى أداة رخيصة بيدها تضرب به من تشاء وقتها تشاء.

كبرياء ابن الأرض والتاريخ وصانع الحضارة وحائز المجد تمنعه من الاستلاب الكلي

في موازاة ذلك النهج التخريبي المنهج، تتقدم جارة اليمن وشقيقتها الكبرى المملكة العربية السعودية بمشاريع تنمية، غطت كل مجالات الحياة في اليمن، وأصلحت جزءاً مما أفسدته حروب ميليشيا الحوثي طوال 12 سنة، ولملمت شيئاً من جراحات اليمنيين، وبذلت جهوداً في لم شملهم وتوحيد صفوفهم، وإعادة بناء الأرض والإنسان استعداداً ليوم الفصل، الذي ستنتهي فيه مشاريع الانتهازية الإيرانية، وتشرق شمس العطاء والتنمية.

وليس ما يوجع اليمنيين هو ما يفعله الحوثي فقط، بل وما يفعله المجتمع الدولي المتواطئ مع هذه الميليشيا المنفلتة، رغم تكاثر القرارات والبيانات الأممية التي تدّينها، وتجزر استخدام القوة العسكرية ضدها، مثل القرار 2216/2015 الصادر تحت الفصل السابع الذي يجيز استخدام القوة العسكرية، ومنع تصدير الأسلحة إلى الحوثيين، وهو أهم قرار صدر حتى الآن، والقرار 2624/2022 الذي حظر تصدير الأسلحة للحوثيين بوصفهم جماعة إرهابية، وأدان هجماتهم على السعودية والإمارات، وتهديمهم للملاحة الدولية.

وبين عامي 2014-2026 صدر 29 قراراً أممياً، و6 بيانات رئاسية أممية، جميعها دون استثناء أدانت الجماعة الحوثية، وبعض القرارات وصفتها بالإرهابية، وبعضها حظر تصدير أو بيع السلاح لها، وبعضها أدرج أسماء قيادات حوثية في قوائم العقوبات الدولية، مثل: يوسف المداني، وعبدالله يحيى الحكيم «أبو علي الحاكم»، ومسفر صالح الشاعري، ومطلق المراني، ومنصور السعيد، وفرضت القرارات حظر السفر على الأشخاص المدرجين، وتجميد الأصول المالية، وإمكانية إدراج أي شخص أو كيان يهدد السلام أو يعرقل العملية السياسية في اليمن، وبعض

نحن أمام مشروعين متضادين تمامًا في غاياتهما وأدواتهما: مشروع سعودي تتموي إنساني، هدفه بناء الإنسان وعمارة الأرض وحفظ الهوية وتحقيق الاستقرار وتحصين الذات العربية من الاستلاب، في مقابل مشروع إيراني تخريبي يهدم الدولة لصالح بناء الميليشيا، ويتخذ من الطائفية وانقسام المجتمعات وسيلة للهيمنة وإحكام السيطرة، وكأننا أمام مشروعين: الحياة والموت.



■ ليس ما يوجع اليمنيين هو ما يفعله الحوثي فقط، بل وما يفعله المجتمع الدولي المتواطئ مع هذه الميليشيا المنفلتة، رغم تكاثر القرارات والبيانات الأممية التي تدينها، وتجزير استخدام القوة العسكرية ضدها، مثل القرار 2216/2015 الصادر تحت الفصل السابع الذي يجيز استخدام القوة العسكرية ومنع تصدير الأسلحة إلى الحوثيين.

واللغة والثقافة والعادات والروابط القبلية والأسرية والمصالح المشتركة في السياسة والاقتصاد والمهددات الأمنية، وفي كل شيء هناك مشتركات قائمة ومتجذرة، على العكس من العلاقة مع إيران التي لا يربطها باليمن أي شيء.

إذن نحن في مواجهة جماعة أجمع العالم على وصفها بالإرهاب والتخريب، ويجب تصفيتهم وملاحقتهم في كل مكان، فكيف نجد بين صفوفنا من يأمل منها تنمية أو علاقة سوية مع جيرانها والعالم؟!

المصالح المشتركة بين اليمن وجيرانها

تقف اليمن وإيران على النقيض من بعضهما، وكل مصلحة لإيران في المنطقة هي مفسدة وضرة لليمن، لأن الفرس بطبيعتهم العدوانية وسلوكهم المتخفي (التقية)، واستخدام عبادة الدين (حب آل البيت) وقدرتهم الفائقة في الدسائس، يصنعون الخلايا، ويربون العملاء، ثم يستخدمونهم في دمار أوطانهم وتهديد جيرانهم، وتقوم بتزويدهم بكل أنواع الأسلحة وأدوات الموت والتعذيب، والتدريب على الحشد والبيكاليات أمام الناس، والمروعة والتضليل أمام الإعلام، وهذا سلوك مناقض للدول السوية، فهذه مصر والسعودية أسهمت بشكل كبير في دعم وتطوير السودان واليمن حتى وقفنا على قدميها، فالسعودية مثلاً وجدت أن من مصلحتها بناء دولة قوية في اليمن، وساهمت في تحقيق تنمية ونهضة تلبق بجيرانها، فعمدت منذ أكثر من نصف قرن إلى دعم اليمن في مجالات التعليم والصحة والطرق والكهرباء والمياه وبناء الجيش والأمن ومكافحة الإرهاب والموازنة العامة للدولة، وكلما مرت السنوات زاد حجم الإنفاق على هذه المجالات، وبين عامي 2014-2026 تلقت وزارة المالية 5.1 مليار، منها مليارات في 2012، ومليارات في 2018، ومليارات في فبراير 2023، ثم 500 مليون في ديسمبر 2024، منها 300 مليون وديعة للبنك المركزي، و200 مليون لدعم عجز الموازنة، وفي فبراير 2026 أعلنت المملكة عن حزمة مساعدات لليمن بقيمة 1.9 مليار ريال، ومن خلالها سيتم إنشاء محطة تحلية بعبدن، وكهرباء بتعز، ووكليات حديثة في سقطرى وحضرموت، ومستشفيات في تعز وأبين ومارب والضالع ولحج، و30 مدرسة في عموم اليمن، وإصلاح طرقات، وغيرها.. وبعدها بيومين

والجغرافيا والصلات الأسرية والتأثير الثقافي، ودور القبيلة الواحدة في بقاء جسور التواصل الاجتماعي، وكلتاها حارستان لأمن واستقرار الجزيرة العربية، فاليمن تحرس البوابتين الجنوبية والغربية، والسعودية تحرس البوابتين الشرقية والغربية والشمالية، وكل استقرار وتنمية في إحداها ينعكس على الأخرى، فهذه ميليشيا الحوثي حين مؤلتها إيران ودربتها على القتل والإرهاب، أضرت باليمن بالقدر الذي أضرت بالسعودية، وقبلها مثلت القاعدة خطراً مشتركاً على الدولتين، فاستقرار اليمن يشكل أحد أهم مرتكزات الأمن القومي السعودي والخليجي والعربي، وعلى العرب والخليج تحديداً الاستقرار في بناء الدولة اليمنية، لضمان استقرار وتنمية بلدانهم، فمصر وحدها خسرت 40% من إيرادات قناة السويس في 2025 بسبب قرصنة الحوثيين في باب المندب، حسب تأكيد رئيس الوزراء المصري إسماعيل مصطفى مدبولي.

ومن منظور الأمن القومي العربي يمثل التسليح المتزايد للجماعة الحوثية تهديداً لاستقرار المنطقة؛ لأنه تسليح بيد جماعة لا تمتلك قرارها، وتسعى إلى تحويل الأمن الإقليمي إلى ورقة تفاوضية بيد إيران، من خلال إعادة إنتاج دورات الصراع كلما اشتدت الضغوط أو الهجمات العسكرية الغربية على إيران، وهذه حالة يتعاضم خطرهما كلما اقترنت حدود الدول من أماكن تواجد ميليشيات إيران، فالكويت والأردن تشعران بالقلق بسبب كم ونوع السلاح بيد الميليشيا العراقية التابعة لإيران، وسبق لحزب الله اللبناني أن ارتكب مجازر مروعة في سوريا، راح ضحيتها أكثر من 600 ألف سوري، ولجوء ستة ملايين في الخارج، والسعودية عانت ولا تزال من هجمات وقرصنة ميليشيا الحوثي الإيرانية.

وتستدعي طبيعة النسيج البنيوي الواحد للجزيرة العربية، خاصة اليمني السعودي، ضرورة الإسراع في حسم المعركة الوجودية مع الحوثي؛ لأنها ليست معركة ترفيئة، ولا يوجد ترف الوقت، كما لا يوجد في سيرة الحوثي ما يشير إلى التزامه بأي ميثاق شرف أو اتفاق مع أحد، بمعنى آخر ستواصل الجماعة الحوثية مسيرتها في تفكيك النسيج العضوي لليمن والخليج، وتوفير كل مهددات الاستقرار في البر والبحر، وستختلج المبررات والأسباب من أجل استمرار دورها الوظيفي المحدد من طهران.

■ تتقدم جارة اليمن وشقيقتها الكبرى المملكة العربية السعودية، بمشاريع تنموية غطت كل مجالات الحياة في اليمن، وأصلحت جزءاً مما أفسدت حروب ميليشيا الحوثي طوال 12 سنة، ولملت شيئاً من جراحات اليمنيين، وبذلت جهداً في لم شملهم وتوحيد صفهم، وإعادة بناء الأرض والإنسان.

■ اليمن صاحب الحضارة قبل الإسلام وقائد الفتوحات بعده، لا يمكن أن يقبل على نفسه التبعة المهيئة لإيران، ولا أن يتحول إلى أداة رخيصة بيدها تضرب به من تشاء وقتما تشاء.





فارس السريحي

صحفي

لم يكن 21 سبتمبر 2014 مجرد يوم سقطت فيه العاصمة صنعاء بيد جماعة الحوثي المدعومة إيرانيًا، بل لحظة انحراف لمسار الدولة اليمنية، ودخول البلاد في مرحلة طويلة من الحرب والانهيار والتشطي. فبمجرد سيطرتها على صنعاء شرعت هذه الجماعة الإرهابية في تفكيك مؤسسات الدولة وإفراغها من فاعليتها، وتوسيع الحرب لاستكمال السيطرة على البلاد، وفرض واقعًا قائمًا على الهيمنة والتعبئة الطائفية. وخلال العقد الماضي، طالت تداعيات الانقلاب كل تفاصيل حياة اليمنيين؛ من الرواتب والخدمات والتعليم والصحة، إلى الحريات والنزوح والألغام التي تحصد أرواح المدنيين. ومع حلول هذه الذكرى التي يصفها اليمنيون بـ(النكبة) يحضر السؤال: ماذا جنى اليمنيون من الانقلاب الحوثي بعد 12 عامًا؟

«21 سبتمبر»..

الكارثة الحوثية التي دمّرت اليمن وأغرقتة في الحرب والمجاعة

كارثة إنسانية

مع إعلان زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي في مارس 2015 (التعبئة العامة) وتوسيع الحرب جنوب اليمن وشرقه، دخلت البلاد مرحلة أكثر دموية، وتفاقت الأزمة الإنسانية مع تسخير الحوثيين لموارد الدولة والمجتمع لـ(المجهود الحربي) على حساب الرواتب والخدمات والاحتياجات.

ولأكثر من عقد، بات اليمن يشهد واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، إذ يحتاج أكثر من 22 مليون يمني إلى مساعدات عاجلة وخدمات حماية، بينهم 10 ملايين امرأة وفتاة، ونحو 5 ملايين نازح داخليًا، وحوالي 390 ألف مهاجر ولاجئ، وفق خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة لعام 2026.

ولا تعمل بكامل طاقتها سوى 59.3% من المرافق الصحية، فيما يحتاج نحو 14 مليون شخص إلى مساعدات عاجلة في مجالات المياه والصرف الصحي، وسط تفشي الأوبئة، مثل الكوليرا.

وكان التعليم الأكثر تضررًا مع وجود أكثر من 4.5 ملايين طفل خارج المدارس، ووصف ممثل اليونسف في اليمن، بيتر هوكينز، ذلك بأنه قبلة موقوفة، محذرًا في مقابلة صحفية أواخر 2024، من أن الجيل القادم قد يصبح خلال 5 إلى 10 سنوات أميًا ويفتقر للمهارات الأساسية.

وقال الأكاديمي يحيى الأحمد للـمنبر اليمني: إن الانقلاب كارثة شاملة طالت كل مفاصل الحياة، ولخص حصيلة الانقلاب في أربعة مسارات موجهة، تتمثل في: الانهيار الاقتصادي والمعيشي نتيجة قطع المربيات، والجبايات وإحداث انقسام تقدي مدمر، إلى جانب تمزيق النسيج الاجتماعي، واستهداف المنظمة الصحية، وتدمير قطاع التعليم باستهداف المدارس والبحث بالمناهج وشحنها بالفكر الطائفي وتعبئة الأطفال وتجنيدهم للقتال.

وهويتها الوطنية وإنشاء كيانات موازية.

تفسير المكتسبات وتجريف الهوية

الباحث في الشؤون اليمنية والخليجية الدكتور عمر منصر قال للمنبر اليمني: إن الانقلاب الحوثي مثل عملية هدم ممنهجة للتجربة السياسية الناشئة في اليمن، وأدى إلى تصفير معظم مكتسبات النظام الجمهوري، وفي مقدمتها الحريات العامة، والمساواة، والتداول السلمي للسلطة، والأحزاب، والانتخابات، كما فرض عزلة دولية على اليمن، وأضعف دوره وحضوره الإقليمي.

وتنبؤًا، أوضح أن الانقلاب والحرب والأزمات ألحقت أضرارًا بالغة بمختلف جوانب التنمية البشرية والمادية، ودمرت جزءًا كبيرًا من البنية التحتية التي شُيّدت منذ قيام الجمهورية، وأعدت اليمن عقودًا إلى الوراء عبر تعطيل مسيرة البناء والتنمية، والتدمير المنهجي لمقومات الدولة.

واجتماعيًا وثقافيًا، أكد أن الجماعة تنفذ عملية تجريف ثقافي وديني ممنهج في مناطق تضم أكثر من ثلثي السكان، وتحاول استبدال الثقافة الوطنية والدينية والقبلية المعتدلة بأفكار طائفية وسلامية تقوم على تفضيل سلالة بعينها ومنحها امتيازًا سياسيًا ودينيًا.

وأوضح أن هذه السياسة أحدثت تغيرات عميقة في منظومة القيم والوعي لدى شريحة واسعة من الشباب، ما يجعل إعادة تأهيلهم فكرًا ووطنية عملية طويلة تتطلب سنوات من العمل وإمكانات كبيرة.

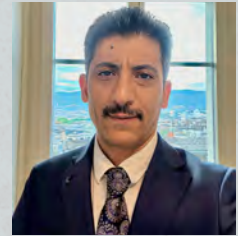
وأضاف أن ترسيخ الفكر الطائفي في منطقة تمثل مركزًا تاريخيًا وسياسيًا بالغ الحساسية في اليمن آثار ردود فعل مضادة، تمثلت في تنامي النزعات المناطقية والهويات الفرعية، ما عمق الانقسامات المجتمعية وهدد تماسك النسيج الوطني.

هدم الدولة:

لم تكتف الجماعة الحوثية بالسيطرة على المؤسسات المدنية والعسكرية، بل أعادت تشكيلها بما يخدم مشروعها التنظيمي والعقائدي، فألحقت عنصرها في مواقع القرار، وتغلغل في أجهزة الحكم والإدارة المحلية، لتعطّل وظائف الدولة الأساسية، وترسخ الولاء السلافي بدلًا من الكفاءة وسيادة القانون.

وفي فبراير 2015، أصدرت ما سمته (الإعلان الدستوري)، وأعلنت حل مجلس النواب، وأنشأت سلطات موازية، لتستكمل بذلك مسار انقلابها على الدستور والنظام السياسي القائم، كما استغلت أجهزة الدولة ومقدراتها لإخضاع المجتمع، فأخضعت القبائل تبعًا، وسخرتها في الحشد والتعبئة. ومع توسيعها الحرب جنوبًا، قصفت في 19 مارس 2015 القصر الرئاسي في عدن، قبل أن تجتاح المدينة وترتكب مجازر بحق المدنيين، وصفتها تقارير أممية بأنها (جرائم حرب)، وحينها، طلب رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي تدخلًا عربيًا لحماية الشرعية، لتقود المملكة العربية السعودية تحالفًا يضم 12 دولة استجابة لذلك النداء.

وعلى وقع تلك التطورات، أصدر مجلس الأمن الدولي القرارين 2201 و2216، مستنكرًا سيطرة الحوثيين على السلطة بالقوة، مطالبًا بانسحابهم وتسليم السلاح وإطلاق المختطفين. وبعد سنوات بدأت الأهداف الحوثية تتضح أكثر؛ ففي يونيو 2024 حذرت دراسة بحثية أصدرها مركز المخا للدراسات الاستراتيجية من أن الجماعة تنفذ مشروعًا يستهدف هدم الدولة اليمنية الجمهورية واستبدالها بدولة الطائفة والسلالة، وخلصت إلى أن الجماعة تعمل على ترسيخ وجودها ومشروعيتها عبر فرض تشريعات خاصة تُقضي المرجعيات الجمهورية، بالتوازي مع تجريف مؤسسات الدولة



الدكتور عمر منصر

باحث في الشؤون اليمنية والخليجية

■ ميليشيا الحوثي تنفذ عملية تجريف ثقافي وديني ممنهج في مناطق تضم أكثر من ثلثي السكان، وتحاول استبدال الثقافة الوطنية والدينية والقبلية المعتدلة بأفكار طائفية وسلامية، تقوم على تفضيل سلالة بعينها، ومنحها امتيازًا سياسيًا ودينيًا.



د. يحيى الأحمدى:

الانقلاب كارثة شاملة طالت كل مفاصل الحياة، تمثل في الانهيار الاقتصادي والمعيشي نتيجة قطع المرتبات، والجبايات وإحداث انقسام نقدي مدمر، إلى جانب تمزيق النسيج الاجتماعي، واستهداف المنظومة الصحية، وتدمير قطاع التعليم باستهداف المدارس، والعبث بالطائفي، وتعبئة الأطفال وتجنيدهم للقتال.



فهمي الزبيري

مدير عام حقوق الإنسان بأمانة العاصمة

إن ممارسات جماعة الحوثي منذ انقلابها تظهر نمطاً منهجاً من الفساد المالي والإداري، ونهب الموارد العامة، وحولت الإيرادات السيادية والعائدات الحكومية وأموال الزكاة بعيداً عن أغراضها القانونية، ما تسبب في تردي الخدمات، وتفاقم الأوضاع المعيشية والاقتصادية للمواطنين.



تعليمية، و29 مقرّاً حزبياً، و5 مؤسسات طبية، و62 منزلاً، إضافة إلى اقتحام أندية شبابية ومساحات طلابية ومنظمات مجتمعية، كما وثّق حقوقيون تعرّض 52 مسجداً بصنعا للنهب والاقتحام، وفرض أئمة وخطباء حوثيين بين 25 سبتمبر و18 نوفمبر 2014.

وفي تقريرها (عقد من الانهيار) قالت منظمة سام للحقوق والحريات: إن سياسات الحوثيين القمعية ساهمت في تفكيك النسيج الاجتماعي، وتساعد الصراع الطائفي والقبلي، وزيادة التوترات بين الفئات السكانية دفع اليمنيين إلى العزلة والتشظي، وعقد إعادة بناء دولة موحدة.

كما وثّقت اختطاف وإخفاء أكثر من 9800 شخص في سجون حوثية خاصة، تعرض بعضهم لتعذيب أدى إلى الوفاة، وفي صيف عام 2024 شنت الجماعة حملات اعتقال طالت أكثر من 60 موظفاً أمنياً وعاملاً في منظمات دولية ومحلية وبعثات دبلوماسية، بتهم التجسس، وهي اتهامات رفضتها الأمم المتحدة، وطالبت بالإفراج الفوري عنهم.

ولم تسلم من هذا العنف حتى النخب الأكاديمية، فقد وثّق تقرير نشرته منظمة راييس رادار في سبتمبر 2025، وفاة أربعة أكاديميين جراء تعرضهم لتعذيب وحشي في سجون الحوثيين، بينهم أستاذ وأستاذ مشارك في جامعة صنعاء توفياً بعد أسابيع من الإفراج عنهما بحالة صحية سيئة للغاية. ومن الوقائع التي وثّقها التقرير: اقتحام اجتماع لنقابة هيئة التدريس بجامعة صنعاء في نوفمبر 2016، خُصص لمناقشة أوضاع الأكاديميين بعد انقطاع رواتبهم، وانتهى باعتداءات جسدية وتهديدات بالسلاح طالت عدداً منهم.

وبحسب شهادات نقلها التقرير، اقتحم رئيس الجامعة المعيّن من الحوثيين، فوزي الصغير، القاعة برفقة القيادي محمد علي الحوثي ومرافقيه، ولحق بهم الدكتور محمد المأخذي مع حشود من الشبان والشابات، فيما احتشد آخرون خارج القاعة.

وقال رئيس النقابة حينها الدكتور محمد الظاهري: إن أحد المهاجمين حاول انتزاع الميكروفون منه بالقوة، ثم قلب طاولة المنصة، وأشهر خنجرًا في وجهه محاولاً طعنه، قبل أن يتدخل الحاضرون.

كما طالت الاعتداءات الدكتور ابتسام شمسان التي تعرضت للضرب والركل من إحدى عناصر الزينبيات أثناء محاولتها مغادرة القاعة، والدكتورة فائق العريقي التي تعرضت للضرب ومحاولة طعن بالجنبيه من الدكتور المأخذي ومرافقه أثناء محاولتها توثيق الاعتداءات بهاتفها.

وتصاعدت الانتهاكات بحق الأكاديميين خلال السنوات التالية لتشمل القتل والاختطاف والتضييق، وصولاً إلى إخراجهم من المساكن الجامعية، ما دفع العشرات إلى النزوح أو مغادرة البلاد، في نموذج يعكس مستوى القمع الذي طال حتى نخب المجتمع.

معركة دولة وهوية

تداعيات الانقلاب الحوثي لم تتوقف عند تدمير المؤسسات وإشعال الحرب، بل امتدت إلى إعادة تشكيل المشهد اليمني وتحويل البلاد إلى ساحة صراع إقليمي.

ورغم أن الحرب خلفت حتى نهاية عام 2021، نحو 377 ألف قتيل، وفق تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن تداعياتها مرشحة للتصاعد مع استمرار الجماعة في التصعيد ضمن (محور المقاومة) بقيادة النظام الإيراني، واستهداف دول الجوار، وتهديد الملاحة الدولية في البحر الأحمر.

وبعد 12 عامًا على (نكبة 21 سبتمبر) لم يعد الصراع يدور على تقاسم السلطة، بل على هوية الدولة ومستقبل النظام الجمهوري، ويبقى مستقبل اليمن مرهوناً باستعادة الدولة، وإنهاء الانقلاب، وبناء سلام عادل يُعيد سيادة القانون وحقوق المواطنة.

انقلابها تظهر نمطاً منهجاً من الفساد المالي والإداري ونهب الموارد العامة.

وأضاف للمبر اليمني أنها حولت الإيرادات السيادية والعائدات الحكومية وأموال الزكاة بعيداً عن أغراضها القانونية، ما تسبب في تردي الخدمات وتفاقم الأوضاع المعيشية والاقتصادية للمواطنين.

وفيما يتعلق بنهب الممتلكات العامة والخاصة قال: إنها شملت مصادرة أموال وأصول الشركات والأفراد، والسطو على العقارات والأوقاف، وفرض إتساوت غير قانونية على التجار والمستثمرين والمواطنين، ما قوّض بيئة الاستثمار، وشلّ النشاط الاقتصادي، ورفع معدلات الفقر والبطالة، في ظل غياب الرقابة القضائية والمالية المستقلة.

قمع وترهيب

وربط الزبيري بين هذه الممارسات وسجل الانتهاكات التي شملت «القتل، والاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، والتعذيب، وتقييد الحريات، وتجنيد الأطفال، وزراعة الألغام، واستهداف المدنيين، وعرقلة المساعدات الإنسانية والتدخل في توزيعها».

وأوضح أنّ خطورتها تمتد إلى «تقويض سيادة القانون، وإضعاف مؤسسات الدولة، وإرساء اقتصاد قائم على الجباية والاحتكار، بما يعمق الانقسام المجتمعي ويعيق فرص التعافي وبناء السلام».

وبدأت هذه الانتهاكات في التصاعد منذ الساعات الأولى لاجتياح صنعاء، وقد وثّق تقرير حقوقي في نوفمبر 2014 اقتحام 26 مؤسسة

انهيار الاقتصاد واقتصاد الجباية

إلى جانب نهب الإيرادات العامة والاحتياطات النقدية، أنشأت الجماعة منظومة مالية موازية تعتمد على الجبايات، كما عطّلت أهم مصادر دخل الدولة باستهداف موانئ تصدير النفط في شبوة وحضرموت، ما فاقم الانهيار الاقتصادي، وأضعف القطاع الخاص، ودفع ملايين اليمنيين إلى شفا المجاعة.

وفي القطاع المصرفي، قيّدت نشاط البنوك وأموال المودعين، ومنعت تداول العملة الوطنية الصادرة عن البنك المركزي في عدن، وحظرت تعامل البنوك التجارية معه، وهو ما فاقم أزمة السيولة النقدية، وعمّق الانقسام المصرفي، وأربك النشاط التجاري.

وتكشف بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، في نشرة (المستجدات الاقتصادية والاجتماعية) العدد 88، يناير 2026، عن انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 43% بين 2015 و2024، وخسائر تراكمية بلغت 126 مليار دولار حتى نهاية 2021، مع تحذيرات من ارتفاعها إلى 422 مليار دولار بحلول 2030 إذا استمر الصراع.

وانخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 471 دولاراً عام 2024 مقارنة بـ1430 دولاراً عام 2014. كما طال الفقر متعدد الأبعاد أكثر من نصف الأسر اليمنية، وتجاوزت بطالة الشباب 32%.

وقال مدير عام حقوق الإنسان بأمانة العاصمة فهمي الزبيري: إن ممارسات جماعة الحوثي منذ



ماذا فعلت النكبة الحوثية في 21 سبتمبر باليمن؟

مؤشرات النكبة	البيان الكارثي للنكبة
انكماش الناتج المحلي الحقيقي (2015-2024)	43%
الخسائر الاقتصادية التراكمية حتى نهاية 2021	126 مليار دولار
الخسائر المتوقعة بحلول 2030	422 مليار دولار
متوسط نصيب الفرد من الناتج (2014)	1,430 دولاراً
متوسط نصيب الفرد من الناتج (2024)	471 دولاراً
المحتاجون للمساعدات الإنسانية	+22 مليون شخص
النساء والفتيات المحتاجات	10 ملايين
النازحون داخلياً	5 ملايين
المهاجرون واللاجئون	390 ألفاً
المرافق الصحية العاملة بكامل طاقتها	59.3%
المحتاجون لمياه وصرف صحي	14 مليوناً
الأطفال خارج المدارس	4.5 ملايين
الوضع التعليمي	جيل مهدد بالأمية خلال 5-10 سنوات
القطاع المصرفي	انقسام مصرفي وأزمة سيولة وتقييد للبنوك
المصادرات النفطية	تعطّلت بفعل استهداف موانئ التصدير

علماء ودعاة اليمن يشددون على ضرورة تخليص اليمن من

مشروع الحوثي هدم للهوية وتهديد للاستقرار

الشيخ د. أحمد أبو سباع الوادعي
عضو برنامج التواصل مع علماء اليمن

- والمراكز العلمية، وإحراق المكتبات العلمية، وتنصيف واحتجاز رموز العلم، وإهانتهم وتجويعهم وتشريدتهم، وتغيير المناهج التعليمية منهاج مستوردة ودخيلة.
- تدمير الأجيال الناشئة: غسل أدمغة الأجيال الناشئة؛ بتربيتهم على تقديس الكهنوت السلافي، وتكفير أبناء وطنهم، واستباحة دمائهم وأموالهم، بهدف خلق جيل معادٍ لليمن واليمنيين.
- طمس الهوية اليمنية: محو الهوية الوطنية العربية لليمن، وتحويله إلى مجرد «ولاية إيرانية»، وصولاً إلى فرض دراسة اللغة الفارسية والأناشيد التابعة لها في الجامعات اليمنية بغفر واعتزاز بالتبعية.
- التجفيف المتعمد للاقتصاد والسعي إلى معاناة اليمنيين: إفقار الشعب اليمني، ونهب وسلب خيراتهم وثوراتهم، وتدمير مقدراتهم، وفرض الجبايات الباهظة والزكوات القسرية على التجار، وإرغام أصحاب المشاريع الناجحة على إشراك المشرفين الحوثيين بقوة السلاح، مما دفع برأس المال الوطني إلى الهجرة والاستثمار في الخارج.
- تمزيق النسيج الاجتماعي: إحياء النزعات الطبقية البغضية (السيد، القبيلي، الفقيه، القاضي، وغيرها) وتفجير الخلافات القبلية لتفتت

الفكر الحوثي هو امتداد لمشروع تخريبي توسعي يستهدف جوهر الهوية اليمنية والعقيدة الإسلامية، ولا تقتصر خطورة هذه الميول على الجانب العسكري فحسب، بل تمتد لتشمل استراتيجية ممنهجة لطمس المعالم الدينية والثقافية والاجتماعية لليمن، ووضعه كتاباً ذليل للمشروع الإيراني في المنطقة.

أبعاد خطورة الفكر الحوثي

- تنطوي ممارسات الفكر الحوثي على أضرار جسيمة تهدد حاضر اليمن ومستقبله عبر عدة محاور أساسية:
- طمس العقيدة الإسلامية الصحيحة: طمس المنهج الوسطي المعتدل، واستبداله بمعقيدات طائفية باطلة مستوردة من إيران، تشمل: الخرافات، والبدع، واللطم، والشركيات، وسب الصحابة، والطعن في علماء الأمة، وفرض هذه العقائد الدخيلة على الشعب اليمني، فضلاً عن فرض ولاية الفقيه عليه قسراً.
- تجهيل المجتمع وتدمير المؤسسات التعليمية: استهداف العلم ومناصبه من خلال هدم وتفجير المدارس والجامعات والمعاهد

ارتباط جماعة الحوثي بالمشروع الإيراني جعل اليمن ساحة لتجاذبات إقليمية



الشيخ الدكتور
هزاع سعد المسوري

عضو برنامج التواصل
مع علماء اليمن

جاء الإسلام لحفظ الدين والنفس ووحدة الأمة، ونهى عن الفتنة والفرقة وسفك الدماء، فقال تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾، وقال سبحانه: ﴿ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾، وقال سبحانه: ﴿وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون﴾، ومن هذا المنطلق

فإن كل فكر أو مشروع سياسي أو عسكري يقود إلى تمزيق المجتمع، وإضعاف الدولة، وإطالة أمد الصراع، يستوجب التنبيه إلى مخاطره وبيان آثاره.

ولقد شهد اليمن خلال السنوات الماضية أزمة عميقة، ألقت بظلالها على مختلف جوانب الحياة، فضعفت مؤسسات الدولة، وتوقفت عجلة التنمية، وتفاقمت الأوضاع الإنسانية والاقتصادية، وأصبح ملايين اليمنيين يعانون من الفقر والنزوح، وانعدام الخدمات الأساسية، ولا ريب أن الفكر الذي تتبناه جماعة الحوثي، بوصفه مشروعاً سياسياً وعسكرياً، كان هو العامل الرئيسي الذي أسهم في تعقيد الأزمة وإطالة أمدها.

كما أن ارتباط الجماعة بالمشروع الإيراني في المنطقة أدّى إلى تدويل الأزمة اليمنية، وربطها بصراعات إقليمية أوسع، وهو ما زاد من تعقيد جهود السلام، وأثر في سيادة القرار الوطني، وجعل اليمن ساحة لتجاذبات إقليمية، دفع كلفها الدولة والمجتمع معاً.

إن الإسلام يدعو إلى الإصلاح لا إلى الإفساد، وإلى العدل لا إلى الظلم، وإلى حفظ الدماء وصيانة الأوطان، ولذلك فإن الواجب الشرعي والوطني يقتضي رفض كل الممارسات التي تؤدي إلى استمرار العنف، أو تهدد وحدة البلاد، أو تُقَدِّم الولاءات الخارجية على مصلحة الوطن، كما أن حماية اليمن لا تكون إلا ببناء دولة قوية تقوم على سيادة القانون، واحترام مؤسسات الدولة، وتقديم مصلحة الوطن على كل المصالح الشخصية والجماعية والحزبية، وتغليب لغة الحوار على السلاح.

واليمن اليوم بحاجة إلى مشروع وطني جامع، يعيد الثقة بين أبنائه، ويعالج آثار الحرب، ويطلق مسيرة إعادة الإعمار والتنمية، ويعزز قيم الأخوة والتسامح والعدل التي جاء بها الإسلام؛ لأن استقرار اليمن ليس مصلحة وطنية فحسب، بل هو واجب شرعي وإنساني، يتحقق بتوحيد الصف، ونيل أسباب الفرقة، وصيانة استقلال القرار الوطني، والعمل المشترك من أجل مستقبل يسوده الأمن والسلام والازدهار لجميع أبناء اليمن.

أخطار المشروع الحوثي ووجوب تخليص اليمن منه

الشيخ الدكتور/ محمد النيساني
عضو برنامج التواصل مع علماء اليمن



ثانياً: خطورتهم من الناحية الاجتماعية:

8. دُفِّرو الأسر، وجُنِّدوا الأطفال والمراهقين، وشُحِنَهم بالهقد والعداوة والبغضاء ضد أسرهم ومجتمعهم، وزوجوا بهم في جبهات القتال، وأرملوا النساء، ويَتَمَّوا الأطفال، وقمَّعوا الحريات.
9. ألغوا دور المشايخ والعقلاء في المجتمع واستبدلوا بهم مَنْ يُسَوِّون المشرفين واللجان الثورية.
10. زرعوا الفتنة في أوساط المجتمع، بل في البيت الواحد والأسرة الواحدة والقبيلة الواحدة بسياسة (فرق تُشد).
11. غَدَّوا قضية الثارات بين القبائل والمناطق.
12. أحيوا فكرة الطبقة في المجتمع وقد كادت تنتهي في اليمن.
13. أقاموا المزارات والحسينيات والموالد، وكَثُرُوا المخالف لذلك، واستحلَّوا دماءهم وأموالهم وممتلكاتهم.
14. زرعوا الخوف في قلوب الناس من الحديث في المجالس ومواقع التواصل الاجتماعي، وخافوا أن يُعَرَّجُوا عن الظلم والقهر والجوع والمرض الذي يعيشونه.
15. حَجَّرُوا الناس من بيوتهم ومزارعهم وتجاراتهم ووظائفهم وأعمالهم ومدنهم ومسكنهم؛ ليعيشوا في الخيام نازحين بين الجوع والخوف والمرض والحر والبرد.

آثار ارتباط الحوثيين بالمشروع الإيراني:

حوَّلوا اليمن إلى ساحة صراع وحرب إقليمية (لا ناقة لنا فيها ولا جمل).

الحوثيون جماعة إرهابية ذات أصول فكرية عقائدية، تحوَّلت بعد فترة وجيزة من الزمن إلى حركة مسلحة عقائدية، خاضت سُرَّ حروب ضد الدولة آنذاك، وفي عام 2014 انقلبوا على الدولة واستولوا على صنعاء والمقرات الحكومية، وأعلنوا حرباً على اليمنيين وعلى دول الجوار ليظهروا حقدهم الدفين والعقائدي على اليمنيين، وعلى المملكة العربية السعودية.

أخطار المشروع الحوثي على المجتمع اليمني:

أولاً: الأخطار العقائدية:

1. فهي تحمل العقيدة الجارودية، المخالفة للعقيدة الصحيحة السليمة، عقيدة السلف الصالح، وتخالف منهج أهل السنة والجماعة.
2. يعتقدون أن القرآن محرف ومبذول، وأن القرآن الصحيح عندهم هو ما يسمونه مصحف فاطمة.
3. لا يؤمنون بالسنَّة النبوية وأبائنا النبي صلى الله عليه وسلم إطلاقاً، ويعتقدون أنها كذب وافتراء.
4. يطعنون في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويقولون إنهم أهل ردة وكفر.
5. يطعنون في أمهات المؤمنين زوجات النبي صلى الله عليه وسلم.
6. يعتقدون أن الحج الصحيح هو الحج إلى كربلاء.
7. يطعنون في الذات الإلهية، وهي عقيدة البداء.
8. يؤمنون بالإمامة وكونها ركناً من أركان الدين، والإيمان بالأئمة الاثني عشر، وأن الإمامة محصورة فيهم.

خطورة الفكر الحوثي وضرورة إنقاذ اليمن منه

الشيخ د. فهمي حيدرة

عضو برنامج التواصل مع علماء اليمن

عقيدة التخريب والمشروع الدخيل

يُشكل الفكر الحوثي المارق تهديدًا وجوديًا للهوية الإيمانية والوطنية للشعب اليمني، وعاملٌ تجريفي للقيم الإسلامية والمجتمعية السليمة؛ لما يحمله من عقائد فاسدة، قائمة على الولاء للمرجعيات المذهبية الخارجية، والاصطفاء السلالي المقيت.

إن خطورة هذه الجماعة لا تقف عند حدود الانحراف الفكري، بل تتجاوز ذلك لتكون أداة طيعة تنفذ أجندة المشروع الإيراني التوسعي في المنطقة، والذي يسعى إلى زعزعة أمن العالم العربي والإسلامي، وتقويض نسيجه الاجتماعي، من خلال زرع الميليشيات الطائفية المسلحة.

التبعية لطهران وآثارها الكارثية:

لقد أسفر ارتباط الحوثيين بالنظام الإيراني عن آثار مدمرة، أضفت إلى تحويل بلدنا السعيد إلى ساحة حرب مفتوحة، ومركز للتهديد الإقليمي والملاحدة الدولية، فضلًا عن تسببهم في أكبر أزمة إنسانية ومعيشية يشهدها بلدنا اليمني في تاريخه الحديث.

إن تعميق هذه التبعية لطهران يعزل بلدنا العريق عن محيطه العربي الأصيل، ويسلم مقدراته وسيادته لنظام لا يرى في اليمنيين سوى وقودٍ لمعاركه وإستراتيجياته التوسعية.

إن الشريعة الإسلامية جاءت بوجوب الحفاظ على الكليات الخمس، وهي: الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال؛ وهي الأصول التي انتهكتها الجماعة الحوثية بالكامل.

التأميل الشرعي وموقف الإسلام من الفتنة:

ومن الناحية الشرعية، فإن الفكر الحوثي والمشروع الإيراني الراعي له يمثلان بابًا عظيمًا من أبواب الفتنة والفساد في الأرض، وقد جاءت النصوص الصريحة من الكتاب والسنة بتحريم الخروج على جماعة المسلمين، وشق عصا الطاعة، وإشاعة الفوضى والدماء.

من القرآن الكريم:

قال الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَلَا عَاطِلًا أَلَيْسَ اللَّهُ شَدِيدَ الْعِقَابِ﴾ [الأنفال: 25].
وقال عز وجل في النهي عن الإفساد: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: 56].

من السنة النبوية:

حَدَّثَ النبي صلى الله عليه وسلم من الدعوات الجاهلية والسلالية التي تفرق كلمة الأمة، فقال: (مَنْ قَتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عَمِيَّةٍ، يَدْعُو عَصِيَّةً، أَوْ يَنْصُرُ عَصِيَّةً، قَتَلَتْ جَاهِلِيَّةً).

فالاستعلاء بالنسب أو الحق الإلهي المزعوم في الحكم يسقط أمام الميزان القرآني الخالد: ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ تَتَّقُوا﴾ [الحجرات: 13].

أولوية المواجهة وواجب الإنقاذ

بناءً على ذلك، تبرز الأهمية القصوى والضرورة الملحة لتضافر الجهود على كافة الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية لتخليص اليمن العزيز من هذا الفكر الدخيل وآثاره الكارثية.

إن استعادة الدولة اليمنية، وحماية العقيدة الصحيحة، وصيانة الهوية العربية لليمن، وتأمين مستقبل أجياله، تتطلب جهدًا متكاملًا يجمع بين:

المواجهة الفكرية الشاملة التي تفضح الانحراف وتصوب المفاهيم.
التحرك العملي السياسي والعسكري والأمني الذي يستأصل شأفة الجماعة المارقة.

مسؤولية تاريخية وأخلاقية

إن تخليص اليمن من قبضة التبعية لإيران ومن ذراعاها الإرهابي هو واجب شرعي ومسؤولية تاريخية وأخلاقية لحقن دماء اليمنيين، وإعادة الاستقرار لليمن وللمنطقة بأسرها، وتأسيس مستقبل يستند إلى العدل، والمواطنة المتساوية، وسيادة القانون.

من المشروع الحوثي

- استنزاف الشعب اليمني وموارده البشرية: تحويل اليمن وشعبه إلى أداة لتنفيذ المشاريع الإيرانية.
- العزلة الإقليمية والدولية: تحويل اليمن إلى بؤرة توتر وعداء مع دول العالم أجمع؛ نتيجة الاعتداء على الدول المجاورة وعلى الملاحة الدولية، وإيقاف حركة السفن التجارية في الممرات المائية الحيوية.

ضرورة الإنقاذ الوطني والتخليص الشامل:

- «إن إنقاذ اليمن واستعادة أرضه وتاريخه مسؤولية تاريخية لا تحتمل التأجيل»، وتقتضي الضرورة الملحة لليمن حكومة وشعبًا اتخاذ خطوات حاسمة، تتمثل في:
- توحيد الصفوف: مُ شمل جميع أبناء اليمن وقواه، ورس الصفوف، واجتماع الكلمة؛ لإنهاء المشروع الحوثي الإيراني من جذوره.
- استعادة الهوية: حماية الهوية اليمنية العربية، وحماية العقيدة الإسلامية الصحيحة القائمة على التسامح والوسطية والاعتدال.
- تأمين الممرات والملاحدة: حماية طرق التجارة الدولية والممرات المائية الحيوية وضمان أمن واستقرار منطقة الجزيرة العربية.
- بناء السلام الحقيقي: لإحلال الود والأخوة والتعاون المشترك بين أبناء اليمن ومحيطهم الخليجي والعربي بعيدًا عن أيديولوجيا الدمار والتبعية الخارجية.

وحدة المجتمع اليمني.

- تهديد المدنيين وترويع الأمن: إرسال الصواريخ والمسيرات، واستهداف الأعيان المدنية، والمؤسسات والمرافق الخدمية، والأحياء المأهولة بالسكان، والأسواق المكتظة بالمدنيين، في داخل اليمن وفي دول الجوار.
- تقويض السلم الأهلي والدولي: نشر ثقافة السلاح والعنف بين الناس، والتي جعلت الأقارب يقتل بعضهم بعضًا، والأخ يقتل أباه أو أخاه، وكذلك تغذية الخلافات القبلية، إلى جانب تهديد السلم الإقليمي والدولي عبر إطلاق الصواريخ الباليستية، والطائرات المسيرة نحو دول الجوار، وتهديد التجارة العالمية، وقطع الممرات المائية.

- عزل اليمن عن محيطه العربي والدولي: تحريض الشعب اليمني ضد أشقائه وجيرانه، وقطع العلاقات الدبلوماسية والتاريخية معهم، لخدمة الأجندات الإيرانية المشوهة.

التداعيات الكارثية لارتباط بالمشروع الإيراني

- يتضح جليًا حجم التبعية التي أفضت إلى نتائج مدمرة على يمننا وشعبنا على كافة المستويات، من ذلك:
- طمس الهوية الدينية والوطنية: تحويل اليمن إلى ولاية إيرانية، واستنساخ ولاية الفقيه، وفرضها على الشعب اليمني.
- اختطاف القرار السيادي الوطني: رهن القرار اليمني بالكامل للإملاءات الصادرة من النظام الإيراني الفارسي.

رفضوا أي حل سياسي لا يخدم أجندة وسياسة إيران الإقليمية.

محاولة فرض نموذج ولاية الفقيه، وبنفس الشعارات والمناسبات الإيرانية كيوم القدس، وذكرى خميني، وتعليق صور المرشد والقتلى الإيرانيين في المدارس والشوارع والأماكن العامة والمرافق الحكومية.

تغيير مناهج التعليم في المدارس والجامعات وغيرها، وحشوها بما يخدم عقيدتهم وفكرتهم، وابتعاث مئات الطلاب إلى إيران لغرس العقيدة الجارودية فيهم.

صارت اليمن مرتقًا خصبًا لتهريب السلاح والمخدرات والاتجار بالبشر.

فرض الجبايات على الناس والتجار والمجتمع، كالخمس، والمجهود الحربي، وحق المولد وغير ذلك.

ولهذا لا بد من التخلص من هذا الفكر لعدة أسباب:

أولاً: ضرورة دينية:

حماية المجتمع والجيل الناشئ من العقيدة الباطلة المنحرفة الكفرية، العقيدة الجارودية، والحفاظ على عقيدة أهل اليمن، العقيدة الصحيحة السليمة، عقيدة السلف الصالح ومنهج أهل السنة والجماعة، والحفاظ على منهج أهل اليمن، فأهل اليمن هم أهل سنة، منذ أن أسلموا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده من الخلفاء، أما العقيدة الجارودية فهي دخيلة على اليمن وعلى اليمنيين، أدخلها المجرم الهالك يحيى بن الحسين الرسي.

ثانيًا: ضرورة إنسانية:

وبديتها وقف الحرب التي أكلت الأخضر واليابس، وأهلك الحرث والنسل، ودمرت الحياة من كل نواحيها، وعودة الحياة الآمنة المستقرة إلى المجتمع، وعودة النازحين والمهجريين إلى بيوتهم وقراهم ومدنهم ومزارعهم وتجاراتهم ووظائفهم، وإنهاء الاعتقالات والتعسفات

والإخفاء القسري، وتجنيد الأطفال والمراهقين، وإنهاء الخطاب العدائي، ونشر خطاب المحبة والإخاء والألفة والتسامح والتراحم.

ثالثًا: ضرورة اقتصادية:

لتفعيل الإيرادات، كالموانئ، وتصدير النفط، والضرائب والجمارك وغير ذلك، لدفع الرواتب وتأهيل البنية التحتية. وقف الجبايات، كالخمس، والمجهود الحربي، وحق المولد، وغير ذلك مما يؤخذ بغير حق خارج إطار الدستور والقانون.

إيقاف تهريب السلاح والمخدرات والنفط وغير ذلك.

رابعًا: ضرورة اجتماعية:

حماية المجتمع من الخطاب الطائفي، وحمايته من خطاب العداوة والشحناء والبغضاء في المجتمع. عودة التعليم، وإعادة صياغة المناهج في ضوء الشريعة، وبما يحمي مصالح اليمن العليا ووحدته، وحماية المجتمع من الشوائب والأفكار الخطيرة والدخيلة عليه. خامسًا: ضرورة وطنية:

لتوحيد الجيش وبناء جيش وطني يحمل العقيدة الصحيحة والالتزام الوطني، يحمي مصالح اليمن ووحدته وسلامة أراضيه.

احتكار السلاح بيد الدولة، والضرب بيد من حديد لكل من تُسَوَّل له نفسه المساس بأمن اليمن وعقيدته ووحدته وسلامة أراضيه.

إلغاء كل التشكيلات العسكرية التي شكَّلت خارج إطار الدولة والدستور والقانون.

وأخيرًا، فإن الرافضة تخدم أعداء الإسلام خدمة عظيمة جدًّا، (فالبدل الذي لا يستطيع الأعداء دخوله على ظهر الدبابة، دخوله على ظهر الرافضة)، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (الرافضة حمير اليهود).



سامي الكاف

مستشار وزارة الإعلام

■ أعتقد أن السنوات التي أعقبت انقلاب الحوثية على الدولة بقوة السلاح في 21 سبتمبر 2014 لم تعد مجرد مرحلة سياسية عادية أو عابرة في التاريخ المعاصر لليمن، بل تحولت إلى مختبر كشف طبيعة الصراع في جوهره، بعيداً عن الشعارات التي حاولت اختزاله في نزاع على السلطة أو تنافس بين القوى السياسية، فقد أثبتت الوقائع أنَّ المواجهة تدور بين تصورين متناقضين للدولة والمجتمع والإنسان: تصور يرى الدولة عقدًا وطنيًا يقوم على المواطنة المتساوية وسيادة القانون، وآخر يعيد إنتاج السلطة بوصفها امتيازًا مغلقًا يستمد شرعيته من ادعاءات دينية وسلالية.

ارتباط الحوثية بالنظام الإيراني:

الدولة في اليمن بوصفها قضية الإنسان الأخيرة

التمثال. لذلك فإن الأزمة لا تكمن في ممارسات متفرقة، بل في البنية التي تنتج هذه الممارسات، وتعيد إنتاجها بوصفها جزءاً من تصور كامل للعلاقة بين السلطة والإنسان.

هذا التصور انعكس عملياً في محاولات مستمرة لإعادة تشكيل المجتمع وفق نموذج ثيوقراطي مستوحى من فكرة ولاية الفقيه، عبر المناهج التعليمية، والخطابات التربوية، والفعاليات والقوانين التي تسعى إلى ترسيخ هرم اجتماعي يمنح فئة محددة حق القيادة والوصاية، بينما ينتقص من مبدأ المساواة الذي يمثل جوهر الدولة الوطنية الحديثة.

وعندما تصبح الهوية السياسية مرتبطة بـ(الانتماء السلالي) أكثر من ارتباطها بـ(المواطنة)،

■ الحوثية لا تناقض الدولة المدنية وحدها، بل تناقض الفكرة الحديثة للدولة نفسها؛ لأنها تستبدل شرعية الشعب بشرعية النسب، والمؤسسات بالعصبية وسيادة القانون بمنطق الاصطفاء الديني.

لذلك: لم يعد السؤال الحقيقي متعلقاً بمن يسيطر على المؤسسات، وإنما بأي فكرة ستحدد مستقبل اليمنيين؛ لأنَّ مصير الإنسان يتحدد دائماً بطبيعة الدولة التي يعيش في ظلها. وعليه، يتجاوز النقاش هنا حدود التأييد أو الرفض السياسي إلى سؤال أكثر عمقاً يتعلق بطبيعة الفاعل المسلح نفسه: متى يفقد هذا الفاعل صفته كطرف سياسي ويتحول إلى نقيض لـ(فكرة الدولة)؟

إن التجربة الإنسانية تشير إلى أنَّ العمل السياسي يفترض الاعتراف بالتعددية، والقبول بالاحتكام إلى القانون، وإمكانية التداول السلمي للسلطة، أما عندما تصبح القوة المسلحة المصدر الوحيد للشرعية، ويتحول السلاح إلى أداة لإلغاء المجتمع وإخضاع المؤسسات، فإنَّ الفاعل يغادر المجال السياسي إلى فضاء آخر يقوم على الهيمنة لا المشاركة، وعلى فرض الإرادة لا التنافس المشروع، وهو تحول في تصوري لا يهدد خصومه وحدهم، بل يقوض الأساس الذي تقوم عليه الدولة الحديثة.

وعليه تتبدى البنية الفكرية للحوثية، في هذا السياق المشار إليه أعلاه، بعيدة عن مفهوم المشروع السياسي القابل للتطور أو المراجعة؛ لأنها تقوم على تصور ديني سلالي يمنح جماعة بعينها حقاً مزعوماً في الوصاية على المجتمع، ويجعل الإرادة الشعبية مرتبة أدنى من الامتياز الموروث. بهذا المعنى لا يصبح الاختلاف حقاً مشروعاً، بل خطراً ينبغي احتواؤه، ولا يغدو المواطن شريكاً كاملاً في الوطن، وإنما تابعاً يطلب منه

■ البنية الفكرية للحوثية بعيدة عن مفهوم المشروع السياسي القابل للتطور أو المراجعة؛ لأنها تقوم على تصور ديني سلالي، يمنح جماعة بعينها حقاً مزعوماً في الوصاية على المجتمع، ويجعل الإرادة الشعبية مرتبة أدنى من الامتياز الموروث.



بوصفه انعكاساً لإيقاع الصراع الإقليمي أكثر من كونه تعبيراً عن أولويات يمنية خالصة؛ ذلك أن منسوب التصعيد يرتفع كلما ازدادت الضغوط على إيران، بما يعزز الانطباع بأن قرار الميليشيا الحوثية يتحرك ضمن حسابات الحرس الثوري الإيراني أكثر مما يتحرك وفق مقتضيات المصلحة الوطنية اليمنية.

ولعل التطورات المرتبطة بمطار صنعاء كشفت أن القضية تتجاوز حادثة طيران بعينها إلى مبدأ قانوني وسيادي يرتبط باختصاص الدولة وحدها في إدارة مجالها الجوي ومطاراتها الدولية وفق قواعد القانون الدولي واتفاقية شيكاغو للطيران المدني، فالسيادة في اعتقادي ليست شعاراً يرفع عند الحاجة، وإنما منظومة قانونية متكاملة لا تستقيم مع وجود جماعة مسلحة تنازع الدولة اختصاصاتها الأساسية. كما أن أي خرق للقرارات الدولية ذات الصلة، ومنها القراران 2140 و2216 وما يرتبط بهما من نظام الجزاءات، يفرض مسؤولية جماعية لحماية الشرعية الدولية، ومنع تحويل المؤسسات السيادية إلى أدوات تخدم مشاريع غير وطنية.

وتزداد المفارقة الإيرانية وضوحاً عندما يجري الحديث عن احترام سيادة اليمن في الوقت الذي تستمر فيه بدعم طرف مسلح ينازع الدولة اليمنية الشرعية اختصاصاتها الحصرية، فمنطق السيادة لا يقبل التجزئة، ولا يمكن الدفاع عنه في جانب وانتهاكه في جانب آخر، والدولة لا تكون ذات سيادة لأن الخطابات تقول ذلك، بل لأنها تحتكر استخدام القوة وفق القانون، وتدير مؤسساتها عبر سلطات شرعية معترف بها، وتحمي حدودها ومجالها الجوي ومرافقها العامة باعتبارها ملكاً لجميع المواطنين، لا أدوات تخضع لإرادة جماعة أو لمخاطر خارجية.

أما داخل المجتمع، فقد ارتبط حضور الميليشيا الحوثية بسلسلة طويلة من الممارسات التي عمقت معاناة الإنسان اليمني، من تجنيد الأطفال، وتفجير المنازل والمساجد، ومصادرة المرتبات والمساعدات الإنسانية، إلى الاعتقالات والإخفاء القسري، واستهداف الأصوات المستقلة، وتحويل مؤسسات الدولة إلى أدوات للضبط والقمع.

وهذه الانتهاكات لا تمثل مجرد أخطاء سياسية، بل تعبر عن تقديري عن منطق بنيوي يجعل بقاء السلطة مقدماً على كرامة الإنسان. ونحن نحل الخوف محل الثقة، وتصبح القوة بديلاً عن القانون، يفقد المجتمع قدرته على الإبداع والتماكب؛ لأن الإنسان لا يبنى مستقبله في ظل الرهبة، بل في ظل الحرية والعدالة والأمان. ولذلك؛ فإن استعادة الدولة - في نهاية المطاف - ليست معركة سلطة بين أطراف متنافسة، بل معركة دفاع عن الإنسان نفسه، وعن حق اليمنيين في أن يكونوا مواطنين متساوين لا رعايا، وأن تُقاس مكانتهم بالكفاءة والحقوق لا بالنسب أو الانتماء السليالي.

بعبارة أخرى أدق وأوضح: إنها ضرورة تاريخية وأخلاقية وإنسانية لحماية فكرة المواطنة وإنهاء الاستبداد والعنصرية والسلالية، وإعادة الاعتبار لدولة تتسع لجميع أبنائها دون تمييز؛ فالأوطان لا تنهض بالسلاح وحده، بل بالفكرة التي تجعل القانون أعلى من الجميع، والحرية حقاً عاماً، والعدالة أساس الشرعية، والإنسان القيمة العليا التي وُجدت الدولة أصلاً لحمايتها.



■ عندما تصبح الهوية السياسية مرتبطة بـ(الانتماء السلالي) أكثر من ارتباطها بـ(المواطنة)، فإن الدولة تفقد معناها الجامع، ويتحول القانون من إطار يحمي الجميع إلى وسيلة تبرر التمييز بينهم، وهي لحظة يبدأ فيها المجتمع بالتآكل من الداخل قبل أن ينهار البناء المؤسسي من الخارج.

■ الانتهاكات الحوثية للإنسان اليمني تعبر عن منطق بنيوي يجعل بقاء السلطة مقدماً على كرامة الإنسان.

ولأن سلطات الأمر الواقع التي تعجز عن تحسين حياة الناس، تحتاج دائماً إلى إنتاج معارك خارجية تبرر استمرارها؛ فإن الخطاب التعوي يغدو بديلاً عن التنمية، ويصبح الخطر الخارجي وسيلة دائمة لتأجيل الأسئلة المتعلقة بالبطالة والفقر والخدمات والصحة والتعليم.

ومن ثم، يمكن هنا قراءة التصعيد الإعلامي والسياسي المتكرر، بما في ذلك الانفعال الذي ظهر في الخطابات الأخيرة لعبد الملك الحوثي تجاه السعودية،

فإن الدولة تفقد معناها الجامع، ويتحول القانون من إطار يحمي الجميع إلى وسيلة تبرر التمييز بينهم، وهي لحظة يبدأ فيها المجتمع بالتآكل من الداخل قبل أن ينهار البناء المؤسسي من الخارج، ولذلك لا يمكنني المجادلة بأن الحوثية لا تناقض الدولة المدنية وحدها، بل تناقض الفكرة الحديثة للدولة نفسها؛ لأنها تستبدل شرعية الشعب بشرعية النسب، والمؤسسات بالعصبية، وسيادة القانون بمنطق الاصطفاء الديني.

لاحظوا معي - من فضلكم - أن الدولة الحديثة لا تستمد قوتها من قداسة الحكام، بل من خضوع الجميع للقانون دون استثناء، ومن قدرة المؤسسات على حماية الحقوق، بعيداً عن الامتيازات الوراثية. أما حين تصبح السلطة امتيازاً مغلقاً، فإن المجتمع ينقسم إلى مراتب، وتتحول العدالة إلى مفهوم انتقائي، ويصبح الإنسان مقيماً داخل وطنه بقدر قربته من السلطة، لا بصفته مواطناً كامل الحقوق.

يبدو أن هذه البنية لا تتحرك داخل حدود اليمن وحدها، إذ يرتبط سلوك الجماعة الحوثية، سياسياً وعسكرياً، بالمحور الذي تقوده إيران فيما يسمى بمحور المقاومة، الأمر الذي جعل الأراضي اليمنية جزءاً من صراعات إقليمية تتجاوز المصالح الوطنية المباشرة. وقد أدى هذا الارتباط المرتهن للنظام في إيران إلى تحويل اليمن تدريجياً من دولة يفترض أن تُدير مصالح مواطنيها إلى منصة تستخدم لخدمة استراتيجيات خارجية، وهو تحول يحمل أثماناً باهظة يدفعها اليمنيون في أمنهم واقتصادهم واستقرارهم؛ لأن الدولة التي تفقد استقلال قرارها تفقد في الوقت نفسه قدرتها على حماية مواطنيها.

وآثار هذا الارتباط تجل في السلوك الإقليمي للجماعة، سواء من خلال التصعيد المتكرر تجاه دول الجوار، أو عبر تهديد الملاحة الدولية في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، فهذه الممارات ليست مجرد مواقع جغرافية، بل شرايين حيوية للاقتصاد العالمي وللصالح اليمني أيضاً، وأي اضطراب فيها ينعكس مباشرة على فرص التنمية والاستثمار والاستقرار. وعندما تُستخدم الجغرافيا الوطنية أداة في صراعات إقليمية، يصبح الوطن نفسه رهينة لحسابات لا يصوغها المواطن اليمني، ولا تعبر عن أولوياته، بينما تتحمل وحده كلفة العزلة والتدهور الاقتصادي وتراجع فرص الحياة.

■ يرتبط سلوك الجماعة الحوثية، سياسياً وعسكرياً، بالمحور الذي تقوده إيران فيما يسمى بمحور المقاومة، الأمر الذي جعل الأراضي اليمنية جزءاً من صراعات إقليمية تتجاوز المصالح الوطنية المباشرة.

■ أدى الارتباط (الحوثي) المرتهن للنظام في إيران إلى تحويل اليمن تدريجياً من دولة يفترض أن تُدير مصالح مواطنيها إلى منصة تستخدم لخدمة استراتيجيات خارجية، وهو تحول يحمل أثماناً باهظة يدفعها اليمنيون في أمنهم واقتصادهم واستقرارهم؛ لأن الدولة التي تفقد استقلال قرارها تفقد في الوقت نفسه قدرتها على حماية مواطنيها.

■ التصعيد والانفعال الذي ظهر في الخطابات الأخيرة لعبد الملك الحوثي تجاه السعودية، انعكاس لإيقاع الصراع الإقليمي، وليس تعبيراً عن أولويات يمنية خالصة؛ لأن منسوب التصعيد يرتفع كلما ازدادت الضغوط على إيران.



فيصل المجيدي

وكيل وزارة العدل

لم يعد السؤال الأكثر إلحاحًا في اليمن هو: لماذا تعثرت جهود السلام؟ فقد أجابت الوقائع عن هذا السؤال مرارًا في العقدين الماضيين، أما السؤال الذي يفرض نفسه اليوم فهو: لماذا أخفقت الإرادة الدولية، رغم اعترافها بالحكومة الشرعية وإصدارها قرارات ملزمة، في تحويل الشرعية القانونية إلى واقع سياسي يحمي الدولة ويلزم الميليشيا بالامتثال وتطبيق القرارات الدولية؟

الإرهاب الحوثي المستمر واختبار الإرادة الدولية

القوى السياسية والاجتماعية، بما فيها جماعة الحوثي، رغم اعتراض فعاليات عديدة على إشراكها وهي ما تزال تحتفظ بسلاحها وتمارس العنف خارج إطار الدولة. ومع ذلك فُبلت مشاركتها انطلاقًا من رغبة وطنية في استيعاب الجميع، ونقل الصراع من ساحات القتال إلى طاولة الحوار، وبعد عشرة أشهر من النقاشات، اختتم المؤتمر في 25 يناير 2014 بوثيقة تضمنت أسسًا مهمة لبناء الدولة، وضمان الشراكة السياسية، ومعالجة القضية الجنوبية وقضية صعدة، وإصلاح مؤسسات الدولة، وإعادة توزيع السلطة والثروة.

لكن ميليشيا الحوثي التي شاركت في صياغة المخرجات كانت تواصل توسعها العسكري على الأرض في عدة محافظات، وتمارس القتل والتفجير والاختطاف؛ تفاوض بيد، وتعيد رسم الخريطة بالقوة الغاشمة باليد الأخرى.

إسقاط السياسة بالسلاح:

في 21 سبتمبر 2014، اجتاحت ميليشيا الحوثي صنعاء، وسيطرت على مؤسسات الدولة ومعسكراتها، منهيةً عملها العملية الانتقالية التي تأسست وفق المبادرة الخليجية، ومنذ تلك اللحظة لم يعد الصراع يدور حول إصلاح شكل النظام السياسي، وإنما حول بقاء الدولة نفسها.

اتفاق السلم والشراكة:

في اليوم نفسه الذي سقطت فيه صنعاء، وقع اتفاق السلم والشراكة الوطنية برعاية الأمم المتحدة، وبضغط مورست على الحكومة والأحزاب، وشاركت فيه القوى السياسية، بما فيها جماعة الحوثي، وكان الاتفاق فرصة أخيرة - حسب من قام برعايته- لتجنب اليمن الانزلاق إلى الحرب الشاملة، ونص ملحقه الأمني على الانسحاب من المؤسسات والمواقع

ميليشيا الحوثي تعاملت مع كل هدنة باعتبارها فرصة لإعادة تنظيم صفوفها، والتزود بالسلاح، وتوسيع نفوذها. ثم العودة إلى القتال عند تغير موازين القوى.

لم يكن نقض الاتفاقات سلوكًا عارضًا فرضته ظروف الميدان، بل تحول إلى جزء من منهج سياسي يقوم على استثمار الوقت، وتحويل التهديد إلى محطة انتقالية بين جولة حرب وأخرى، وهكذا ظهرت مبركًا المعضلة التي ستكرر لاحقًا في جميع المبادرات: فالحوثي لا ينظر إلى السلام باعتباره خيارًا استراتيجيًا، بل أداة تكتيكية يلجأ إليها عند الحاجة.

دجاج وإعلان مشروع الإقصاء:

في الوقت الذي كانت فيه القوى السياسية اليمنية تبحث عن مخرج للأزمة، فرضت جماعة الحوثي حصارًا قاسيًا على منطقة دماج بمحافظة صعدة، انتهى مطلع عام 2014م بتجهيز طلاب دار الحديث وأسرهم، بعد مقاومة ومعارك امتدت نحو ستة أشهر مع الحوثي انكسر عسكريًا في المواجهة.

لم تكن دماج مواجهة محلية محدودة، بل إعلانًا واضحًا عن طبيعة المشروع الذي تحمله ميليشيا الحوثي من مشروع عنصري لا يقبل التعدد، ولا يعترف بحق الاختلاف، وإلّا يرى أن السيطرة على الجغرافيا لا تكتمل إلا بإقصاء المخالفين منها. وميليشيا الحوثي التي لا تتسامح مع تنوع فكري أو مذهبي في منطقة صغيرة لا يمكنها أن تتحول، بمجرد الجلوس إلى طاولة التفاوض، إلى شريك يؤمن بالتعدد السياسي على مستوى الدولة.

مؤتمر الحوار الوطني: الفرصة التي أجهضت:

انطلق مؤتمر الحوار الوطني الشامل في صنعاء في 18 مارس 2013، بمشاركة مختلف

لم تعد الأزمة اليمنية مجرد نزاع داخلي بين سلطة شرعية وجماعة متمردة، بل تحولت إلى اختبار حقيقي لقدرة النظام الدولي على حماية المبادئ التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها احترام سيادة الدول، ورفض الاستيلاء على السلطة بالقوة، وإنفاذ قرارات مجلس الأمن.

فاليمن يمثل اليوم حالة بالغة الخطورة في العلاقات الدولية، إذ قامت جماعة مسلحة بالانقلاب على الدولة، ورفض تنفيذ قرارات مجلس الأمن، واحتجاز موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وتهديد الملاحة البحرية، والاستمرار في تلقي الدعم العسكري الخارجي، دون أن يقابل ذلك إنفاذ حقيقي للقرارات الدولية الصادرة بحقها، التي تضم بين ثناياها قرارات صادرة تحت الفصل السابع، باعتبار ما تمثله ميليشيا الحوثي من تهديد للأمن والسلم الدوليين.

ومن هنا، لم يعد الحوثي وحده محل مساءلة، بل أصبحت الإرادة الدولية نفسها موضع اختبار، فهل كان السلام في اليمن مستحيلًا؟ أم أن طرقًا بعينها جعل من الحرب مشروعًا دائمًا، فيما اكتفى المجتمع الدولي بإدارة الأزمة بدلًا من حسم أسبابها؟

السلام الذي لم يرفضه أحد كما رفضه الحوثي:

من الخطأ اختزال الحرب اليمنية في انقلاب سبتمبر 2014؛ فجدور المشكلة تعود إلى عام 2004، عندما أشعلت جماعة الحوثي أولى حروبها ضد الدولة في محافظة صعدة، ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام 2010، خاضت البلاد ست حروب متتالية، انتهت كل واحدة منها بمحاولات للهدنة واتفاقات لوقف إطلاق النار.

ورغم الخسائر البشرية والمادية الكبيرة، قبلت الدولة مرارًا بالحلول السياسية، لكن

إن أخطر ما يمكن أن يخرج به الحوثي من هذه الحرب ليس الاحتفاظ بمدينة أو ميناء أو ماروخ، وإنما ترسيخ سابقة دولية، مفادها أن جماعة مسلحة تستطيع إسقاط دولة، ورفض قرارات مجلس الأمن، واحتجاز موظفي الأمم المتحدة، وتهديد التجارة العالمية، ثم تبقى طريقًا يترقب العالم توقيعه على اتفاق جديد.

الشرعية الدولية على المحك:

إن المسؤولية الأصلية عن الحرب تقع على جماعة الحوثي التي اختارت السلاح بدلاً عن السياسة، والانقلاب بدلاً عن الشراكة، وارتفعت لدولة إيران، وحولت المناطق التي تسيطر عليها إلى قاعدة عسكرية تابعة للحرس الثوري لتهديد اليمن والمنطقة. وتتحمل إيران مسؤولية مباشرة عن إطالة الحرب، من خلال التسليح والتدريب ونقل الخبرات والتقنيات، وتحويل ميليشيا الحوثي إلى ورقة في صراعها الإقليمي، لكن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية سياسية وأخلاقية عن الفجوة الواسعة بين ما أقره من مبادئ وقرارات وبين ما أنجزه فعلياً، فهناك فرق بين العجز المؤقت عن تنفيذ القرار، وبين الاعتداء على عدم تنفيذه، وتحويل ذلك إلى واقع طبيعي.

إن دعم الدولة اليمنية الشرعية ليس انحيازاً إلى طرف في نزاع داخلي، بل التزام بمبدأ سيادة الدول ورفض الانقلابات المسلحة، فلا يمكن مكافحة الإرهاب مع إضعاف مؤسسات الدولة، ولا يمكن بناء السلام عبر مساواة الحكومة المعترف بها دولياً بجماعة استولت على السلاح والمؤسسات بالقوة.

إن الدفاع عن الدولة اليمنية هو دفاع عن فكرة الدولة نفسها، وعن ميثاق الأمم المتحدة، وعن قيمة القرارات الدولية، أما ترك الانقلاب يتمدد، والإرهاب يفلت من العقاب، والقرارات تبقى بلا تنفيذ، فهو لا يهزم اليمن وحده، بل يقطع جزءاً من مصداقية النظام الدولي، وقد بدأ العالم يحصد ثمار التراخي بتحول الجماعة الحوثية إلى قرصنة يؤثر على أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد عبر قطعها للسفن والناقلات في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، في تناغم كبير مع إيران التي ترعى جماعات الإرهاب.

الخاتمة

بعد أكثر من عشرين عاماً على اندلاع أولى حروب صعدة، وأكثر من عقد على اجتياح صنعاء، لا يمكن الادعاء بأن السلام تعثر لنقص المبادرات أو غياب الوسطاء، فقد أتاحت فرص عديدة، ووقعت اتفاقات، وعقدت مؤتمرات، وصدرت قرارات دولية ملزمة، لكن ميليشيا الحوثي ظلت تتعامل مع السلام باعتباره استراحة بين حربيين.

إن أخطر ما يمكن أن يخرج به الحوثي من هذه الحرب ليس الاحتفاظ بمدينة أو ميناء أو صاروخ، وإنما ترسيخ سابقة دولية مفادها أن جماعة مسلحة تستطيع إسقاط دولة، ورفض قرارات مجلس الأمن، واحتجاز موظفي الأمم المتحدة، وتهديد التجارة العالمية، ثم تبقى طرفاً يترقب العالم توقيع على اتفاق جديد.

إذا أصبحت هذه السابقة مقبولة، فإن الخطر لن يقتصر على اليمن، بل سيمتد إلى النظام الدولي ذاته؛ لأن هيئة القانون لا تسقط بقرار واحد، وإنما تتآكل كلما بقي قرار بلا تنفيذ، وكلما تحول احترام الشرعية الدولية من التزام قانوني إلى خيار سياسي.

ولذلك لن يُختبر المجتمع الدولي في اليمن عندما يصدر قراراً جديداً، بل عندما يقرر أخيراً إنفاذ القرارات التي أصدرها منذ سنوات، وتجهيف مصادر تمويل ميليشيا الحوثي وتسليحها، ومحاسبة الجهات التي تدعمها، وتمكين الدولة اليمنية من ممارسة سلطاتها على كامل أراضيها.

عندها فقط يمكن الحديث عن سلام مستدام: سلام يعيد السلاح إلى مؤسسات الدولة، والقرار إلى الشعب، والسيادة إلى اليمن، ويثبت أن القانون الدولي ما يزال قادراً على الانتصار على منطق القوة.

من اختبار الحوثي إلى اختبار المجتمع الدولي:

لم يعد الحوثي يختبر صبر اليمنيين وحدهم، إنه يختبر الحد الذي يمكن أن يتراجع عنده احترام القانون الدولي قبل أن يفقد هيئته، فميليشيا الحوثي رفضت قرارات مجلس الأمن، وهاجمت الملاحة الدولية، واحتجزت موظفين تابعين للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والسفارات، وهذدت حياة العاملين في الإغاثة، مع استمرار تدفق السلاح والخبرات إليها. وهنا يصبح السؤال الحقيقي: كم قراراً يحتاج الحوثي حتى يقتنع العالم بأن الأزمة ليست في نقص القرارات، بل في غياب الإرادة لتنفيذها، كما فعل مثلاً مع داعش بتشكيله تحالفاً دولياً للقضاء عليها؟

لقد انتقل المجتمع الدولي تدريجياً من السعي إلى إزالة آثار الانقلاب إلى إدارة النزاع واحتواء التصعيد، ومع تكرار هذا المسار تحولت المفاوضات في أحيان كثيرة من وسيلة لإنهاء الحرب إلى أداة لمنع انفجارها مؤقتاً، دون معالجة جذرها المتمثلة في وجود جماعة مسلحة إرهابية ترفض الدولة والمرجعيات الملزمة.

ليس المطلوب إعلان حرب مفتوحة، ولا التخلي عن الحل السياسي، بل منع استخدام العملية السياسية غطاءً لتكريس نتائج القوة؛ فالتفاوض الذي لا يستند إلى مرجعيات واضحة وضمائم تنفيذية، ورقابة وعقوبات، يتحول إلى مكافأة للطرف الذي يراوغ وينقض التزاماته.

■ المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية سياسية وأخلاقية عن الفجوة الواسعة بين ما أقره من مبادئ وقرارات وبين ما أنجزه فعلياً، فهناك فرق بين العجز المؤقت عن تنفيذ القرار، وبين الاعتداء على عدم تنفيذه، وتحويل ذلك إلى واقع طبيعي.

العسكرية، وتسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، ووقف الأعمال المسلحة، وإعادة الأوضاع إلى طبيعتها، لكن ميليشيا الحوثي وقّعت الاتفاق سياسياً، ثم رفضت تطبيقه ميدانياً، وبدلاً من الانسحاب أحكمت قبضتها على مؤسسات الدولة، ثم حاصرت منزل رئيس الجمهورية والقصر الرئاسي، وفرضت الإقامة الجبرية على الرئيس ورئيس الحكومة وعدد من المسؤولين.

وبعد تمكن الرئيس هادي من مغادرة صنعاء إلى عدن، وإعلانه بطلان الإجراءات المفروضة بالقوة، دفعت ميليشيا الحوثي بقواتها نحو المحافظات حتى وصلت إلى عدن، في محاولة لإخضاع البلاد كلها بالقوة.

لم تكن الحرب الشاملة نتيجة فشل المفاوضات، بل نتيجة انقلاب الحوثي على الاتفاقات التي وقع عليها، ورفضه الانسحاب وتسليم السلاح والقبول بالشراكة.

القرار 2216: شرعية قانونية بإجماع دولي تنتظر التنفيذ:

أمام انهيار مؤسسات الدولة واتساع الحرب، أصدر مجلس الأمن قرارات عدة تحت الفصل السابع، كان أبرزها القرار رقم 2216 الصادر في 14 أبريل 2015، الذي لم يكتف بإدانة أعمال الحوثيين، بل طالبهم بالانسحاب من المدن والمؤسسات الحكومية، وتسليم الأسلحة التي استولوا عليها من مؤسسات الدولة، والامتناع عن ممارسة اختصاصات الحكومة الشرعية، وإطلاق المحتجزين السياسيين، ووقف تجنيد الأطفال وتسريحهم من صفوفها، والالتزام بالمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني، وبذلك وضع المجتمع الدولي إطاراً قانونياً واضحاً لمعالجة الأزمة ملخصه: إنهاء الانقلاب وآثاره، واستعادة مؤسسات الدولة، ثم الانتقال إلى التسوية السياسية. هنا تتجلى المفارقة: لقد امتنك مجلس الأمن القرار، لكنه لم يملك الإرادة السياسية أو الآليات الكافية لفرض احترامه، ولا ثقب قدرته على إنفاذها؛ فالقرار الذي يبقى حبراً على ورق يتحول مع الزمن من مصدر قوة إلى شاهد على عجز النظام الدولي.

مفاوضات لم تتوقف... وسلام لم يولد

منذ عام 2015 لم تتوقف المبادرات الدولية والإقليمية، فقد عُقدت مشاورات جنيف، ثم بيسل في سويسرا، ثم مفاوضات الكويت عام 2016، التي استمرت أكثر من ثلاثة أشهر، وقبّل توقيع اتفاق ستوكهولم في ديسمبر 2018 الذي كان عملياً طوق النجاة للميليشيا من خسارة محققة في مدينة وميناء الحديدة، إضافة إلى جولات واتصالات وهدن متعاقبة، لكن النمط الحوثي بقي ثابتاً: دخول المفاوضات تحت ضغط عسكري أو سياسي، وإبداء قبول أولي، ثم المماطلة وطلب مزيد من الوقت، وإعادة تفسير الالتزامات قبل التراجع عن التوقيع أو تعطيل التنفيذ.



■ كم قراراً يحتاج الحوثي حتى يقتنع العالم بأن الأزمة ليست في نقص القرارات، بل في غياب الإرادة لتنفيذها، كما فعل مثلاً مع داعش بتشكيله تحالفاً دولياً للقضاء عليها؟

■ دعم الدولة اليمنية الشرعية ليس انحيازاً إلى طرف في نزاع داخلي، بل التزام بمبدأ سيادة الدول ورفض الانقلابات المسلحة.

■ لا يمكن مكافحة الإرهاب مع إضعاف مؤسسات الدولة، ولا يمكن بناء السلام عبر مساواة الحكومة المعترف بها دولياً بالجماعة استولت على السلاح والمؤسسات بالقوة.



تتمثل جناية العقيدة الحوثية المغلوطة على ديموغرافية اليمن وجيله الناشئ في أمور كثيرة منها:

- 1 - تجريف الهوية الوطنية اليمنية.
- 2 - فرض مشروع طائفي سلافي مغاير لتاريخ اليمن المتنوع عبر تفكيك نسيجه الاجتماعي.
- 3 - تغيير المناهج التعليمية، وتدمير المؤسسات الثقافية.
- 4 - تجريم التفكير الحر خارج إطار العقيدة الحوثية لترسيخ عقيدة الولاء المطلق للجماعة.

وإذا تحدثنا عن البنية التعليمية تحديدًا، فإن خطر هذه الثقافة يتمثل في:

- 1 - تعديل المناهج الدراسية لغرس الأدلجة الطائفية.
- 2 - إحلال خطابات الكراهية والعنف محل قيم المواطنة والتعايش.
- 3 - استهداف المدارس والجامعات لمسح الهوية الوطنية والعروبية.
- 4 - إفساد الفطرة السليمة والمعتقد الصحيح بغرض مناهج وأيديولوجيات رافضة مغايرة لعقيدة الشعب.
- 5 - بث شبه التشكيك للطعن في السنة النبوية، وتشويه منابع الفكر والتأريخ الإسلامي.



د. عبدالله بن غالب الحميري
عضو برنامج التواصل مع علماء اليمن

الجناية الحوثية الكبرى

ماذا تصنع محاضن الحوثي بأجيال اليمن؟

المراكز الصيفية نموذجًا:

المراكز الصيفية الحوثية تمثل في الحقيقة معسكرات تحشيد وتدريب وتحريض على التكفير واستحلال الدماء والأموال، فيها يجردون الطالب من هويته الوطنية ونتاجاته العربي والسني للأمة، وتُسخ قطرته، ويُفخخ عقله، ويُغيب وعيه، ويُغلا غيظًا وحقدًا على الأمة والمجتمع من حوله، بل ويجرد من آدميته، وحرية، ليصبح عبدًا مطيعًا لسيده المتأله؛ ولغيًا مهينًا للانفجار في أي لحظة!

يكفي شاهدًا على ذلك: هتاف الولاء الطائفي الذي يقومون بتربيته وترديده ومنه: (ونتولى من أمرنا بتولية سيدي ومولاي عبدالمكح الحوثي)، وهذا شعار مع ما فيه من جرأة الكذب على الله تعالى بأنه الأمر بتولي الحوثي من دون المؤمنين؛ فإن فيه إسقاط مبدأ الولاء العام للأمة التي هي قطعًا لا تفر للحوثي بالولاية، ولا بالهداية، ولا بالاتباع، ولا ترى فيه إلا عدوًا صائلًا، ودعيًا كاذبًا، لا حق له في شيء من ولاية أو هداية.

وفيهِ أيضًا: ترسيخ التبعية للوصاية الكاذبة في عقيدة التشيع، وبناء جيل مغفل يؤمن بذلك، ومن المعلوم أن الولاية بالمفهوم الحوثي لا تعني مجرد الأخوة الدينية التي هي حق لكل مسلم على وجه الأرض، وإنما تعني: الوصاية الخاصة بالحق الإلهي في الاجتباء والاصطفاء، والإمامة، والاتباع المطلق، وأنه الوارث الحضري لمنصب الرسول عليه الصلاة والسلام، لا في علمه وهديته، وإنما في الطاعة والاتباع، وانصهار الهداية فيه وعترته، وكونه أولى بالمؤمنين من أنفسهم.

وهذا التفسير ليس اعتسافًا، بل هو حقيقة ما يرددونه، ويقررونه في ثقافتهم؛ ولا يعدو تصويرهم وتصويرهم لرسالة النبي ﷺ سوى أنها ملكية خاصة، وإرث أسري، لا رسالة دين ورحمة للعالمين.

فانظروا إلى هذه الجناية الكبرى في حق الجيل القادم المغيب عن كل وعي، وماذا سيترتب على عقيدته الباطلة من آثار كارثية قادمة على الأمة عامة، والمجتمع اليمني على وجه الخصوص.

مخرجات كارثية

المخترجون من محاضن الحوثي على اختلاف أسانهم، هم مُجنّدون قسريًا، ومختطفون بالقوة، يحكم ما يمارسونه معهم من تعذيب وتضليل، وما يتعاطونه من مواد مخدرة، فيحملون السلاح، ويُصدرون لجبهات القتال فور تخرجهم دون الرجوع لأولياء أمورهم، أو إشعارهم بذلك.

وغيرُ خاف على أحد أن العصابات الشيعية والباطنية عبر التاريخ تقوم على قاعدة: الغاية تبرر الوسيلة. ولأجل ذلك فهم يستخدمون كل وسيلة ممكنة لهم في تدمير جيل الأمة، ومن ذلك: استخدام الأسرار، وجيوب الهلوسة، والجنس، وصكوك الغفران، ومفاتيح الجنة وغيرها.

والكل يعلم أن أبناء اليمن واقعون في قبضة مافيا مجرمة، لا تراعي قانون الأخلاق، ولا حقوق الطفولة، ولا أعراف المجتمع اليمني، ولا يهمها ارتكاب أي محظور في سبيل الوصول إلى أهدافها.

ليعلم كل من دفع بولده أو غيره لتلك المراكز رغبة أو رهبة، أو ساهم بالترويج لها من خطيب مسجد، أو كاتب صحفي، أو إعلامي، أو سياسي أو غيرهم، أنهم أمام خيانة تاريخية كبرى، بتضييعهم لأمانة الرعاية والصيانة والحفظ للجيل القادم، وأنهم قد غشوه ودلّوهم بغرور، وألقوا بهم في مواطن الضياع والتهلكة، وسيحملون غداً عار هذه الخيانة التاريخية، وأنهم مشاركون في هذا الجرم، ومتعاونون على الإثم والعدوان، قال تعالى: ﴿لَيَحْمِلُنَّ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزِينُونَ﴾ [النحل: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ وَلَيَسَّالُنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [العنكبوت: ١٣]، وقال تعالى ناهيًا ومحددًا: ﴿... وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

والمشروع الحوثي هو التهلكة المحققة، فإن الالتحاق به سبب موجب لهلاك النفوس وفساد الدين، وضياح العقيدة والأخلاق، وتفكيك عرى المجتمع في التمايز وزرع الشقاق بينهم. في مشروع المدمر فساد الدنيا

والآخرة بلا شك ولا ريب.

على مدار عشر سنوات مضت من تسلط الحوثي وعصابته على رقاب اليمنيين، لم نسمع ولا مرة أن مراكزهم ودوراتهم قد خُرّجت دفعة واحدة من حفظة القرآن! لأنهم قطعًا لا يدركون القرآن، ولا يعبرونه أي اهتمام، ومسيرتهم القرآنية المزعومة هي مسيرة زوامل وصرخات جوفاء، ومسيرة قتل ودمار، لا قرآن فيها ولا هدى، ولا عقل ولا مروءة.

سمعنا عن قضايا لا تحصى من قتل الآباء والأمهات، فضلًا عن غيرهم من الأقارب، من قبل مخرجات هذه المراكز والعائدين من الدورات الخاصة والجبهات، وتلك نتيجة حتمية لما زرعتهم ثقافة المسيرة من زعة العقوق، والتمرّد على كل أفراد المجتمع، بدءًا بالوالدين، ثم بمن يليهما، وحصر الطاعة العمياء والتسليم والعبودية والولاء المطلق لأوامر السيد، دون نقاش ولا تردد؛ ولو أن يقتل المرء في سبيله أمه وأباه، ويقطع أرحامه، ويتخلى عن كل قيمه.

رأينا امتنانهم لبيوت الله، وكيف حولوا المساجد الطاهرة إلى (لوكندات) للتخزين والسمرّة والبرع؛ وكيف عبثوا بفرشها، ودنسوا قداستها، وعطلوا فيها الجُمُعات والجماعات، ولا يُستغرب ذلك إذا علمت أن المسيرة لا تزرع فيهم حب الصلاة، ولا تعظيم شاعر الله وتقديس حرّماته، إذ القداسة فقط محصورة بالسيد وعترته، وليس مهمًا بعد ذلك أن يتجاوزوا أي حد من حدود الله، وهنا ستعرف لماذا الغالبية من أتباع الحوثي - خصوصًا الشباب منهم - لا يصلون، ولا يقيمون للعبادة وشعائر الإسلام أي وزن.

رأينا سوء أخلاق أتباع المسيرة في المجتمع، وتعاليمهم على الخلق، واستهانتهم بحقوق ودماء الناس؛ لأنهم قد نزعوا منهم إنسانيتهم، وسلبوا كرامتهم، وجعلوهم مجرد قطع من الشبيحة القتلة، لا تحكمهم أخلاق، ولا قيم، ولا أعراف، ولا يربطهم بالمجتمع أي رابط سوى الولاء المطلق للسيد وزبائنته، والتسبيح بحمده، والموت في سبيله.

في ظل سيطرة الحوثي لا شعور بالأمن والسكينة والعيش الكريم لأحد؛ ولا مستقبل ولا ازدهار لأي شيء سوى للمقابر العامرة، فهي وحدها فاعلة أفواهها، فاتحة أبوابها، والتمدد والانتشار كل يوم، وفي كل مكان لا تكاد تخطئها عين الرائي.



تعلن إدارة الدراسات والبحوث
ببرنامج التواصل مع علماء اليمن عن إطلاق

المسابقة البحثية الرابعة

بعنوان

وحدة الصف اليمني في مواجهة التحديات المعاصرة
مركزاتها، ومعوقاتها، وسبل تعزيزها: دراسة تحليلية ورؤية استراتيجية

محاور البحث:

المحور الخامس:

الرؤية الاستراتيجية
لتعزيز وحدة الصف
اليمني.

المحور الرابع:

دور العلماء والمؤسسات
الدينية والوطنية في تعزيز
وحدة الصف.

المحور الثالث:

معوقات وحدة
الصف في اليمن
وآثارها.

المحور الثاني:

مركزات وحدة
الصف اليمني
ومقوماتها.

المحور الأول:

وحدة الصف:
المفهوم،
والمقاصد الشرعية.

تنبيهات:

- المسابقة خاصة بالجمهور اليمني في الداخل والخارج.
- يمكن اشتراك أكثر من باحث في المشاركة الواحدة.
- تستبعد أي مشاركة أخلت بالأمانة العلمية أو أعدت بتطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- تخضع الأبحاث للتحكيم العلمي، وتستبعد أي مشاركة لم تلتزم بالشروط.
- يحق للجهة المنظمة نشر الأبحاث الفائزة أو طباعتها.

شروط المسابقة:

- الكتابة في جميع محاور المسابقة بالتسلسل المذكور.
- أن يكون البحث أصيلاً، ولم يسبق نشره أو المشاركة به في مسابقة أخرى.
- الالتزام بالأصول والقواعد العلمية في البحث والتوثيق.
- توثيق الإحالات لكل صفحة في هامشها الخاص بها بترقيم تسلسلي آلي.
- ألا يقل البحث عن 15000 كلمة، أو 60 صفحة، ولا يزيد عن 100 صفحة.
- كتابة البحث باستخدام برنامج word، مع استعمال نظام الحواشي لكل صفحة.

إعلان النتائج

منتصف شهر
يناير 2027م

آخر موعد لاستقبال المشاركات

2026 / 12 / 1

يرفق الباحث مع البحث ما يلي

- نسخة من البحث بصيغة word، وأخرى بصيغة pdf.
- ملخصاً للبحث باللغة العربية لا يزيد عن 250 كلمة.
- ملخصاً بالسيرة الذاتية لا يزيد عن 500 كلمة.

واستفساراتكم على الواتس رقم:
00967 781489797



نستقبل مشاركاتكم واستفساراتكم على البريد الإلكتروني
srd.tawasul.program@gmail.com

المركز الثالث

5000

سعودي

المركز الثاني

6000

سعودي

المركز الأول

6500

سعودي



من مأرب إلى المخا إلى كل جبهات الشرف
والبطولة على امتداد التراب الوطني

معركة واحدة .. عدو واحد
هدف واحد هو استعادة الدولة..

